

المياه والكهرباء والأجواء السياسيّة

في البلدان العربيّة

2011

من إعداد دايفد هال وساندرا فان نياكارك

سبتمبر 2011

0. المقدمة

1. السياق: الحركات الديمقراطية، المؤسسات الدولية وسياسة الاتحاد الأوروبي

1.1. الحركات الديمقراطية وسياسة القطاع العام في البلدان العربية

1.1.1. الجزائر

1.1.2. مصر

1.1.3. الأردن

1.1.4. لبنان

1.1.5. ليبيا

1.1.6. المغرب

1.1.7. فلسطين

1.1.8. تونس

1.1.9. اليمن

1.2. تنسيق المالية العالمية ضمن إطار صندوق النقد الدولي

1.2.1. رفض مصر قروض صندوق النقد الدولي

1.2.2. مؤسسات مالية عالمية أخرى وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص

- بنك الاستثمار الأوروبي: "برنامج طموح للشراكات بين القطاعين العام والخاص
- مساعدات من الولايات المتحدة الأميركية من خلال مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار: دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
- مربع: انحراف شراكات بين القطاعين العام والخاص في ظل صندوق النقد الدولي ونظام مبارك في مصر

1.3. سياسة الاتحاد الأوروبي

مربع: تاريخ أوروبا في سيطرتها على مالية بعض البلدان العربية

1.4. المالية العامة

الجدول 1. معطيات اقتصادية ومالية للعام 2011

2. المياه

2.1. قطاع المياه: خصخصة خدمات توزيع المياه

الجدول 2. العقود القائمة لخصخصة المياه والصرف الصحي في عدد من البلدان

العربية أغسطس 2011

الجدول 3. العقود الخاصة التي تمّ فسخها بشأن المياه والصرف الصحي في بعض

البلدان العربية أغسطس 1990-2011

- 2.1.1. المشاكل الناتجة عن عقود المياه والكهرباء في المغرب
- 2.1.2. عقود الإدارة والاستثمار العام في الجزائر
- 2.2. المياه ومحطات معالجة المياه المبتدلة (عقود البناء والتشغيل والنقل (BOTs) الجدول 4. العقود السارية الخاصة بمحطات المعالجة (BOTs) في بعض البلدان العربيّة أغسطس 2011
- 2.3. شركات المياه
- 2.3.1. Veolia و Suez
- الجدول 5. أعمال أخرى تقوم بها Veolia و Suez في المنطقة
- 2.3.2. Metito
- 2.4. توجّهات قطاع المياه وقضاياها
- 2.4.1. قطاع المياه: إمكانية الوصول إلى المياه والقدرة على تحمّل كلفتها الجدول 6. توصيلات المياه الصالحة للشرب وتحسين الصرف الصحي
- 2.4.2. سيطرة القطاع العام لا تزال قائمة
- 2.4.3. موارد المياه
3. الطاقة
- 3.1. قطاع الكهرباء: عمليّات الخصخصة
- الجدول 7: الخصخصة في قطاع الكهرباء في البلدان العربيّة أغسطس 2011
- 3.2. قطاع الكهرباء: الشركات الخاصة
- 3.2.1. Aes
- 3.2.2. Aggreko
- 3.2.3. Actis/Globeleq
- 3.2.4. BTU
- 3.2.5. Candax
- 3.2.6. Kepco
- 3.2.7. Marubeni
- 3.2.8. Tanjong
- 3.2.9. SNC Lavalin
- 3.3. ديزرتك والطاقة المتجدّدة
- 3.3.1. المساهمون في مبادرة ديزرتك الصناعيّة
- 3.3.2. التقدّم في تنفيذ ديزرتك
- 3.3.3. انعكاسات التطوّرات السياسيّة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- 3.3.4. التطوّرات الأخيرة في مختلف البلدان المعنيّة
- 3.3.5. مشاريع الطاقة الشمسيّة المركّزة الأخرى في المنطقة
- الجدول 8: مشاريع الطاقة المركّزة في شمال إفريقيا (ما عدا ديزرتك)

3.3.6. ديزرتك والمالية العامة

3.3.7. البنك الدولي ومحطات الطاقة ضمن البرنامج الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا

3.4. توجهات قطاع الكهرباء وقضاياها

3.4.1. قطاع الكهرباء: إمكانية الوصول إلى الكهرباء والقدرة على تحمل كلفتها

الجدول 9: أسعار الكهرباء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

3.4.2. لا يزال القطاع العام يسيطر على الكهرباء إلا في الأردن حيث تمت خصخصة قسم منه

3.4.3. الطاقة النووية

4. الحاشية

0. المقدمة

يتناول هذا التقرير قطاعي الكهرباء والمياه في بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وينطوي على ثلاثة أقسام.

ينظر القسم الأول منه في السياقات السياسي والاقتصادي والعالمي منذ سبتمبر 2011. ويدرس:

- التطورات في كل بلد على حدة، لا سيما انعكاسات الحركات الديمقراطية، التي من شأنها أن تؤثر على السياسات المعنية بالمياه والكهرباء خاصة وعلى سياسات الخدمات العامة؛
- مواقف المؤسسات المالية العالمية؛
- وسياسات الاتحاد الأوروبي؛
- والسياق الاقتصادي ومستويات الإنفاق العام.

أما القسم الثاني فيتناول

- إلى أي مدى تمت خصخصة خدمات المياه ومحطات معالجة المياه، والمشاكل المنوطة بها وأشكال مقاومتها؛
- والشركات المعنية؛
- والتوجهات والقضايا ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية الوصول وموارد المياه.

ويدرس القسم الثالث قطاع الكهرباء على مستوى

- خصخصة محطات توليد الطاقة وأنظمة التوزيع؛
- والشركات المعنية؛
- والتوجهات والقضايا ذات الصلة، بما في ذلك مشروع ديزرتك.

1. السياق: الحركات الديمقراطية، المؤسسات الدولية وسياسة الاتحاد الأوروبي

1.1 الحركات الديمقراطية وسياسة القطاع العام في البلدان العربية

لا شك في أنّ الحراك الديمقراطيّ في البلدان العربيّة مهمّ جدّاً لعدّة أسباب. كما له انعكاسات أساسيّة على السياسات ذات الصلة بالخدمات العامة عامّة، وبخدمات المياه والكهرباء خاصة، وذلك بأساليب مختلفة، بما فيها:

- النقابات العماليّة المستقلّة التي تلعب دوراً رائداً على مستوى الحركات الديمقراطيّة؛
- تعزيز إمكانيّة رفض السياسات النيوليبراليّة التي تدعمها المؤسّسات الماليّة العالميّة؛
- تعزيز موقف المدقّقين وغيرهم ممّن ينتقد الخصخصة؛
- تعزيز إمكانيّات استئصال الفساد.

ويذكر هذا القسم بعض الأمثلة البارزة عمّا سبق وبرز في بلدان المنطقة.

1.1.1. الجزائر

على الرغم من أنّ الحراك الديمقراطيّ لم يكن بارزاً في الجزائر إلى هذا الحدّ، لا تزال الحكومة تعاني ضغوطاً من أجل إصلاح النظام الذي يميّز بـ"شبكات المحسوبيّات التي تدعمها البترودولارات، [و] سجّل حافل بالفساد بلغ مستويات قياسيّة"¹. وتعكس الخصخصة المتفشية في البلاد هذه المشاكل كلّها. حيث أنّ عقد امتياز الكهرباء مُنح بكلّ بساطة إلى شركات غاز ونفط كملحق لحقوقها، بما فيها شركة SNC Lavalin التي تتميّز بسجلّها الحافل بالفساد على المستوى الدوليّ؛ وتجدر الإشارة إلى أنّه ما من عقود خصخصة أبرمت في بلدان المغرب منذ العام 2006 إلاّ في الجزائر، بما في ذلك عقد الإدارة في العاصمة الذي مُنح بمبلغ خياليّ قيمته 20 مليون يورو سنويّاً (أنظر في ما بعد).

1.1.2. مصر

تشكّل مصر مثلاً يبيّن كيف يمكن تطوير السياسات الديمقراطيّة أن يسمح بصياغة سلسلة مختلفة من السياسات. ويفصّل القسم الثاني من هذا التقرير كيف اقنعت التظاهرات الشعبيّة الحكومة الانتقاليّة برفض فرض صندوق النقد الدوليّ والموافقة على ميزانيّة رفعت مستوى الإنفاق الاجتماعيّ.

1.1.3. الأردن

كما هي الحال في المغرب، استجاب الملك لمطالبات التظاهرات بالديمقراطية من خلال إصلاحات دستورية لم تؤثر كثيراً على سلطته: "رفض المدافعون عن الديمقراطية التعديلات المقترحة واعتبروها رداً تجملياً وغير ملائم للمطالب الشعبية بالإصلاح".²

وقد استقبلت الأردن منتدى النقابات العمالية الديمقراطية العربية في سبتمبر 2011، وضمّ نقابات من البحرين (الاتحاد العام للنقابات)؛ ومصر (الاتحاد المصري للنقابات المستقلة)؛ والكويت (الاتحاد العام لعمال الكويت)؛ وليبيا (الاتحاد العام لعمال ليبيا الحر)؛ وموريتانيا (المركزيات CLTM, CNTM, UTM)؛ والمغرب (المركزيات CDT, CGTM, UMT)؛ وفلسطين (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين)؛ وتونس (الاتحاد العام التونسي للشغل)؛ واليمن (GFYWTU).³

1.1.4. لبنان

تتجلى مشاكل أساسية على مستوى المالية العامة في لبنان. فقد ارتفع الإنفاق بنسبة 7,5 في المائة وبالكاد تخطى العائدات الضريبية التي ارتفعت بدورها بنسبة 6 في المائة. وكانت لتتخطى هذه النسبة لو لم تلغ الحكومة الضرائب على البترول/ الوقود. كما أنّ العائدات غير الضريبية التي تؤمنها الاتصالات انخفضت انخفاضاً حاداً. ونتيجة لذلك كلّه، ارتفع العجز بنسبة 25 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، كما يُخصّص أكثر من 40 في المائة من الإنفاق العام لتسديد الديون.⁴

من ناحية أخرى، للبنان نظام توليد طاقة كهربائية غير ملائم على مستوى القدرة ويعاني انقطاعاً متكرراً للتيار. وغالباً ما تلجأ الشركات والمنازل إلى مولدات الطاقة الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الكهرباء مدعومة ولكنها لا تزال الأعلى سعراً في المنطقة. وقد تمّ إعداد إطار قانوني لتفكيك القطاع وخصصته منذ العام 2002، ولكن مع وقف التنفيذ ولا يزال النظام مدمجاً بشركة كهرباء لبنان. كما تمّ الاتفاق على خطط تحرير في العام 2010 من دون تنفيذها بعد: "تعتمد المبادرات بصورة أساسية على مشاركة القطاع الخاص من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو عبر منتجين مستقلين للطاقة... ومن المتوقع أن تؤمن الدولة حوالى

1.55 مليار دولار، 2.32 مليار منها فقط من القطاع الخاص ومليار من جهات مانحة". وتجدر الإشارة إلى أنّ البنك الدوليّ والمؤسّسات الماليّة العالميّة سوّقت للخطة ودعمتها.⁵

تتجلّى حاجة قصوى للاستثمار في قطاع المياه، إلّا أنّ السياسة الرسميّة يديرها المجلس العاليّ للخصخصة الذي يطالب باعتماد قانون جديد يسمح بإنشاء شركات بين القطاعين العام والخاص في قطاع الكهرباء. وقد أُعدّت مسودّة القانون في العام 2007 ولكنّ القانون لم يعتدّ بعد. كما أنّ المؤسّسات العالميّة تدعمه بكلّ ما أوتيت من قوى: ففي العام 2010 نظّمت مبادرة الاتّحاد الأوروبيّ للمياه، وبرنامج الأمم المتّحدة الأنمائيّ ومرفق البيئة العالميّة و Suez وغيرها من الوكالات ورشة عمل تهدف إلى مناقشة "الفرص والتحدّيات ذات الصلة بمشاركة القطاع الخاص في البنى التحتيّة الخاصة بالمياه في لبنان"؛ ومن جهة أخرى ركّز برنامج من تمويل الوكالة الأميركيّة USAid تناول قطاع المياه في لبنان بصورة أساسيّة، على إيجاد دور للقطاع الخاص بما في ذلك الشركات بين القطاعين العام والخاص.⁶

1.1.5 ليبيا

تمّ أخيراً إنشاء مجلس انتقاليّ في ليبيا. وقد تلقّى فوراً عروضاً خاصة بالقروض والمساعدات من الاتّحاد الأوروبيّ وغيرها من الجهات. وتشير التقارير الأوليّة إلى أنّ المجلس قد اعتمد الحذر في مواقفه.

1.1.6 المغرب

نظّمة "حركة 20 فبراير" سلسلةً من التظاهرات في المغرب من أجل المطالبة بديمقراطيّة أكبر وقد شكّل الاعتراض على خصخصة قطاعي المياه والكهرباء أحد محاور هذه التحدّيات. فعين الملك محمّد السادس مجموعة تهتمّ بتنقيح الدستور بطريقة تسمح للملك بأن يحافظ على سيطرته على الأمن والقرارات "السياسيّة الاستراتيجيّة"، مع الحدّ من المرشّحين الذين يمكن الملك أن يعينهم كرئيس للوزراء. وقد وافق المصوّتون بأغليبتهم على الدستور الجديد في يونيو 2011.⁷

1.1.7 فلسطين

يشكّل بناء الديمقراطية في فلسطين جزءاً لا يتجزأ من عملية بناء الأمة. ومن آخر الخطوات التي قامت بها الدولة في هذا الصدد السعي للحصول على اعتراف أكبر من الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أنّ فلسطين أبرمت في الماضي عقوداً خاصة لإدارة المياه شغلتها Suez. إلاّ أنّه تمّ انتقاد القادة الفلسطينية لاعتمادهم سياسة نيلبراليّة.⁸

1.1.8. تونس

تنظم تونس انتخاباتها في أكتوبر من أجل اختيار جمعية تأسيسية تصوغ الدستور الجديد. ولم تُبرم حتى اليوم أيّ اتفاق مع صندوق النقد الدوليّ أو أيّ مؤسسة أخرى، ولكنّ الاتحاد الأوروبيّ أعلن في يوليو وأغسطس 2011، عن برامج مساعدة جديدة لتونس. وتنطوي على 90 مليون يورو من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصاديّ، بما في ذلك تحقيق شفافية أكبر ووصول أفضل إلى المعلومات؛ و20 مليون يورو للإصلاح الاقتصاديّ: "من أجل دعم تحرير تونس وسياسة الدمج التي لم تحقّق بعد النتائج المرجوة، لا سيّما على مستوى النموّ والإنتاجية في قطاع الخدمات."⁹

1.1.9. اليمن

تستمرّ الاضطرابات في اليمن منذ سبتمبر 2011. وقد بدأت تظهر مشاكل مع البنك الدوليّ الذي يشجّع الخصخصة كجزء من السياسة الخاصة بالمياه وتلك الخاصة بالطاقة.

1.2. تنسيق الماليّة العالميّة ضمن إطار صندوق النقد الدوليّ

تواجه البلدان العربيّة كونسورتيوم دوليّ موحّد يضمّ المؤسسات الماليّة العالميّة بقيادة البلدان الغنيّة وصندوق النقد الدوليّ. وتسيطر هذه المجموعة في الواقع على الوصول إلى أغلبية الصناديق الإنمائيّة في العالم وتتمتع بموقف قويّ لفرض شروط على سياسات تلك الصناديق.

وفي مايو 2011، اتفق المشاركون في مؤتمر مجموعة البلدان الثمانيّة الأغنى على تشجيع المصارف الإنمائيّة على تقديم قروض بقيمة 20 مليار دولار أميركيّ إلى مصر وتونس. وأشارت مجموعة الثمانية إلى أنّها: "ترحب بقرار السلطات المصريّة التي طالبت بمساعدة صندوق النقد الدوليّ والمصارف الإنمائيّة المتعدّدة الأطراف، وطلب تونس من أجل صياغة

سياسة قروض إنمائية مشتركة ومنسقة". ويؤمّن صندوق النقد الدولي إطار العمل من أجل تنسيق القروض التي يمنحها البنك الدولي والصندوق الإنمائي الإفريقي وصندوق الاستثمار الأوروبي/ المرفق الأورومتوسطي للاستثمار والشراكة، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والمصرف الإسلامي للتنمية والمساعدات من البلدان المانحة.¹⁰

في سبتمبر 2011، تمّت زيادة مجمل قيمة الديون فبلغت 38 مليار دولار أميركي، كما زاد عدد البلدان ليضم المغرب والأردن، مع إمكانية انضمام ليبيا. كما أنه انضم كل من الكويت وقطر والسعودية وتركيا والإمارات المتّحدة إلى مجموعة الثمانية. وانضمّ صندوق النقد العربيّ إلى المؤسسات الماليّة التي تُنسّق مواردها. وبالتالي لم تعد البلدان الغنيّة "بديلاً" ممكناً للتمويل، بل جزءاً من مجموعة صندوق النقد الدوليّ المنسقة.¹¹

وقد تمّ انتقاد هذه المقاربة على أنها محاولة تضمن أن تتبع الحكومات الديمقراطية الجديدة مبادئ النيولبرالية: "من أولويات هذه الهيكلية خصخصة البنى التحتية في مصر وفتح اقتصادها على الاستثمار الأجنبي والتجارة عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص" (آدم هانية). وفي العام 2010، وافق صندوق النقد الدوليّ على سياسات نظام مبارك التي تنصّ على "خمس سنوات من الإصلاح وسياسات جذرية خاصة بالاقتصاد الكلي" ودعا إلى "استكمال الخصخصة وزيادة دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تمّت هيكلتها بحذر وتسعيها بمبالغ مناسبة"؛ وقد هنأت بعثة من صندوق النقد الدوليّ نظام القذافي في ليبيا على اعتماده برنامجاً يقضي باستحداث 340,000 وظيفة حكوميّة، وأوصت بـ"تسريع العملية"، وأشارت إلى أنّ "البعثة ترغب في شكر السلطات على تعاونها المتميز واستضافتها الكريمة."¹²

1.2.1. رفض مصر قروضَ صندوق النقد الدوليّ

في أوائل يونيو، فاوضت الحكومة المصريّة على اتفاق مع صندوق النقد الدوليّ بشأن مرفق يبلغ 3 مليار يورو يدعم الماليّة العامة؛ كما ناقشت البنك الدوليّ للحصول على قرض بقيمة 2,2 مليار دولار. وبعد مرور ثلاثة أسابيع، أعلن وزير الماليّة أنّ مصر لن تقبل القرض. وأشار إلى ما يلي:

"إنّ قرار الحكومة إلغاء القروض أتى تلبية لمطالب المعارضة. كما أنّ المجلس العسكري، الذي يحكم خلال هذه الفترة الانتقاليّة، قرّر "عدم حرق" من يخلفه عبر توريثه قروضاً تثقل كاهله."¹³

وقد اعترضت على القرض عدّة جهات، بمن فيها مجلس أمناء الثورة المصريّة الذي أصدر بياناً جاء فيه أنّ "الاستدانة من الخارج تتعارض وكافة مبادئ الثورة المصريّة التي تدعو إلى التحرّر من كافة أشكال الضغوط المحليّة والأجنبيّة"؛ ومن جهة أخرى انتقد العديد من الصحافيّين الحكومة لاعتمادها هكذا قرار من دون استشارة أيّ ممثّل عن الشعب المصريّ. أمّا موقف المعارضة فقد لخصه الناشط الديمقراطيّ وائل خليل كما يلي:

"لا نثق في صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ، ولا حتّى بالصفقات التي أبرمها خلال عهد مبارك السابق ولا بمديحهما إيّاه. وعلينا ألاّ نقبل أيّ قروض غير ضروريّة من شأنها أن تدعم الشركات الكبرى بدلاً من أن تعزّز التنمية وتمكّن الأفراد المحتاجين، هذا من دون ذكر المشاكل التي تتسبّب بها شروط منحها." وأضاف أنّه خلال هذه المرحلة الانتقاليّة، على مصر أن تقرّر ما هو نوع الاقتصاد الذي لا بدّ من اعتماده، وهو اقتصاد تفرض سياساته العدالة الاجتماعيّة: "علينا أن نكافح ضدّ هذه القروض طالما أنّ شروطها غير مؤاتية ولا تعترف بالعدالة الاجتماعيّة. ونحن نرتكب خطأ جسيماً في حال تخلّصنا من مبارك من دون أن نتخلّص من نظامه ككلّ، وهو نظام زاد الأغنياء فحشاً ووسّع الهوة التي تفصل بين الفقراء والأغنياء... لم تتطوّر الثورة كي تبقى على السياسات نفسها ولا كي تسرّع وتيرة السباق الرأسماليّ الذي يقوم به أصدقاء جمال مبارك أو أتباع النظام السابق."¹⁴

وقد وافقت الحكومة الانتقاليّة في يونيو 2011 على ميزانيّة تميّزت بارتفاع الإنفاق العام على الضمان الاجتماعيّ والخدمات العامة والبنى التحتيّة:

وافقت الحكومة المصريّة نهار الأربعاء، على ميزانيّة السنة الماليّة لفترة 2011 - 2012، وزادرت من الإنفاق على البرامج الاجتماعيّة من أجل تلبية مطالب الشعب المتزايدة التي تجلّت بعد الحراك الذي أطاح بالرئيس حسني مبارك. وقد بلغت الميزانيّة 460.6 مليار جنيه (أيّ ما يعادل 83 مليار دولار)، وسجلّت ارتفاعاً قدره 14.7 في المائة عن السنة الفائتة، في حين أنّه

من المتوقع تحصيل عائدات قدرها 59 مليار، أي مع تسجيل 9 مليار إضافي عن السنة الفائتة. وقد أشارت الحكومة في بيان أصدرته أنه من المتوقع أن ينخفض العجز فيبلغ 8.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة مع السنة الفائتة حيث بلغ العجز 9.5 في المائة. إلا أن مسودة أولى أكثر تشاؤماً أشارت إلى أن العجز سيبلغ 11 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وتعكس الميزانية محاولة من المجلس العسكري الذي حل محل مبارك، إلى دعم قطاعات المجتمع الأضعف، بعد تحريرها من عقود من القيود التي فرضها نظام مبارك الاستبدادي وتعبيرها عن تمرّد مفتوح، على غرار انتشار الاضطرابات العمالية. وقد أشار وزير المالية سمير رضوان إلى أن الميزانية الجديدة تنطوي على مبدئين اعتمدهما الحكومة والمجلس العسكري: أولهما زيادة الإنفاق على الرفاه الاجتماعي والتنمية الإنسانية، وثانيهما تقليص الاستدانة الخارجية... وأضاف البيان إلى أن الميزانية تأتي في وقت "يمرّ فيه الاقتصاد المصري بظروف استثنائية" مشيراً إلى أنه ليس من المتوقع أن يتخطى نمو إجمالي الناتج المحلي 3 أو 3.5 في المائة كحدّ أقصى... وتجدر الإشارة إلى أن هذا المستوى من النمو منخفض وغير كافٍ ليستحدث فرص العمل التي يحتاجها الوافدون الجدد إلى سوق العمل، حسبما جاء في البيان... وقد بلغ الإنفاق على الصحة والتعليم وخدمات أخرى أساسية 54 في المائة في الإنفاق، في حين أن أجور الموظفين/ات الحكوميين تلتهم حوالي 20 مليار دولار، أي ما يعادل ارتفاعاً بنسبة 23 في المائة مقارنة مع ميزانية السنة الفائتة. وتركز الحكومة الانتقالية بصورة أساسية في السنة المقبلة على استحداث فرص العمل وتلبية المطالب بتحقيق مساواة أكبر في الأجور بعد سنوات طويلة من تآكل التضخم أجور العمال المنخفضة أصلاً. كما أن الميزانية الجديدة تخصص 8 مليار دولار للاستثمار الحكومي في البنى التحتية ومشاريع الإسكان، أي مع تسجيل ارتفاع يعادل 16 في المائة. كما أن الرسميين يركّزون على إنعاش الخدمات الاجتماعية على غرار الصحة والتعليم مع زيادة الدعم على سلع أساسية ولو بشكل محدود. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن دعم المحروقات يبلغ 16 مليار دولار. وتسجل الميزانية ارتفاع العائدات لا سيما من الموارد التقليدية، على غرار رسوم عبور قناة السويس، بالإضافة إلى قطاع النفط. كما أن ارتفاع الضرائب، على الدخل والسجائر وغيرها من السلع من شأنه أن يولّد عائدات جديدة.¹⁵

1.2.2 مؤسّسات مالية عالمية أخرى وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص

أما المؤسسات الماليّة العالميّة الأخرى المعنيّة فهي تركّز على تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى تطبيق الشروط المفروض على المساعدات والقروض.

• **بنك الاستثمار الأوروبيّ: "برنامج طموح للشراكات بين القطاعين العام والخاص"**

شدّد تقرير أصدره بنك الاستثمار الأوروبيّ في العام 2010 بشأن سبل خروج بلدان شمال إفريقيا من الأزمة، وقد تناول الخدمات العامة والبنى التحتيّة، على أنّه على الحكومات "أن تعبئ الشراكات بين القطاعين العام والخاص" على الرغم من كونها قادرة على تأمين هذه الخدمات مباشرة، كما "عليها أن تتعلّم كيف تصغي وكيف تلبّي طلبات الشركات عبر اعتماد إجراءات تحترم المنافسة على مستوى السوق العالميّة." وقد نظّم بنك الاستثمار الأوروبيّ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ ورشة عمل بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المنطقة الأورومتوسّطيّة في فبراير 2011، وشاركت فيه مؤسسة التمويل الدوليّة. وقد تمّ التسويق للحدث على أنّ "بنك الاستثمار الأوروبيّ يطلق برنامجاً طموحاً للشراكات بين القطاعين العام والخاص في منطقة مرفق الشراكة والاستثمار الأوروبيّ المتوسّطي". وقد حدّدت المداخلات التي أقيمت ضمن إطار المؤتمر على أنّ الشراكات بين القطاعين العام والخاص تستهدف بصورة أساسيّة منتجي الطاقة المستقلّين في قطاعات الكهرباء ومشاريع الطاقة المتجدّدة ومحطّات معالجة المياه وتحليتها.¹⁶

• **مساعدات من الولايات المتّحدة الأميركيّة من خلال مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار: دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص**

وعدت الولايات المتّحدة الأميركيّة بأن تقدّم مليار دولار أميركيّ إضافيّ من خلال مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار. وقد أشار بيان نشرته المؤسسة إلى أنّ المبلغ يُستخدم "من أجل تحديد المؤسسات التي تملكها الحكومة المصريّة وتستثمر في الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف تعزيز النموّ على مستوى قطاعات معيّنّة من الاقتصاد المصريّ يتمّ الاتّفاق عليها." وقد وعدت الولايات المتّحدة في السابق أنّ المؤسسة ستستثمر حتّى "ملياريّ دولار من أجل تقديم الدعم الماليّ اللازم لتحفيز استثمار القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا."¹⁷

• البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

تم إنشاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار من أجل تمويل التنمية في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية. وقد تم توسيع إطار عمله خلال اجتماع مجموعة الثمانية كي يضم شمال إفريقيا. ويلجأ البنك إلى سلسلة من المؤشرات الإنمائية تعتبر أن الخصخصة أو التحرير دائماً ومن دون أي شك مفيدتين. فيعتبر مثلاً أن خصخصة مؤسسات إضافية أفضل؛ وأن امتلاك الشركات الأجنبية المصارف أفضل؛ وأن تحرير الأسعار أفضل.¹⁸

• مربع: انحراف شركات بين القطاعين العام والخاص في ظل صندوق النقد الدولي ونظام مبارك في مصر

تعليق أحمد طارق على موقع جدلية الإلكتروني في 12 يونيو 2011

<http://www.jadaliyya.com/pages/index/1711/egypts-%E2%80%98orderly-transition%E2%80%99-international-aid-and->

" بصفتي موظف سابق في هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر التي تقع تحت سلطة وزارة المالية، أنا فعلاً على اطلاع حول كيفية تنفيذ هذه الصفقات وكيف يستخدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذه البرامج النيولبرالية كي يستعبدنا. أولاً، يشكل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المستشارين الأساسيين لكافة المشاريع تقريباً. وخلال الاجتماعات التفاوضية مع مقدمي المناقصات الأساسيين من القطاع الخاص، غالباً ما ينحاز صندوق النقد الدولي إلى الشركات الخاصة فيدعمها عند صياغة العقود وآليات الدفع وتحمل المسؤوليات وتأمين الخدمات.

وقد عملت على مشروع كان من المفترض أن يؤدي إلى بناء حوالي 345 مدرسة رسمية في 18 محافظة (ولم ينفذ حتى اليوم لحد علمي). وكان لمقدم العرض الأساسي محامين رفيعي المستوى غالباً ما يمارسون الضغوط على وزارة المالية والهيئة العامة للأبنية التعليمية. وغالباً ما كانت تتم الموافقة على طلبات مقدم العرض وتدرج في العقود. ولإعطاء مثال على ذلك، مع العلم أنه ليس المثال الوحيد على هكذا شواذات، من المعروف أن المدارس تقدم برامج لفترة بعد المدرسة أو خلال عطلة نهاية الأسبوع. إلا أن ذلك لم يناسب مقدمي العرض ولا محاميهم الذين يتقاضون بدل اتعاب باهظ وقيمون في إمارة دبي المرموقة. فنصت العقود على أن المدارس تفتح أبوابها من الساعة السابعة صباحاً حتى الرابعة من بعد الظهر. فوفقاً للمحامين

"يهدد فتح أبواب المدارس خلال عطلة نهاية الأسبوع أو حتى ساعات متأخرة من بعد الظهر أمن المستثمرين، وفي حال رغبت الحكومة في تنفيذ هكذا مشاريع عليها أن تدفع كلفة إضافية." إلا أنّ وزارة المال لم تكن تستطيع أن تتحمل تسديد كلفة إضافية. ومن جهة أخرى، رغب المستثمرون في "توسيع مجاري العائدات" عبر تنظيم "أحداث ثقافية" في المدارس ليلاً، وبالتالي فإنّ تنظيم البرامج المذكورة يمنع تنفيذ "الأحداث الثقافية". وبالإضافة إلى ذلك، مُنع أيّ طالب من التواجد في حرم المدرسة بعد الرابعة من بعد الظهر. وهذا يعني أنّ الولد الذي ينتظر أخاه أو أخته الأكبر سنّاً كي يصطحبه إلى المنزل، يخرج من حرم المدرسة وينتظر في الشارع من قد يتأخر لأي سبب من الأسباب.

ما أرغب في أن أشير إليه هو أنّ عملية تحصيل الأموال غير أخلاقية بجوهرها، لا سيما على مستوى المشاريع الواسعة النطاق. فتحقيق أكبر حجم من الأرباح الممكنة يتم على حساب الأقرب إلى العمليّات ذات الصلة، إن عبر خفض الكلفة، أو تقليص الخدمات أو معاملة التلاميذ معاملة غير أخلاقية، إلخ. وفي حال رغبتنا في بناء مصر جديدة تلبّي مطالب شعبها، علينا ألاّ نسمح باعتماد برامج مساعدة من هذا النوع. فهؤلاء المستثمرون لا يقومون ببناء المدارس بهدف تحسين التعليم، بل من أجل تحقيق الأرباح. كما أنّهم لا يبنون المستشفيات من أجل تأمين عناية صحيّة ملائمة بل من أجل فرض أسعار باهظة على العناية الطبيّة نسدّد نحن المكلفين بالضريبة كلفتها وأولادنا من بعدنا.

أرى أنّ الحوافز من وراء المشروع وتمويله بمثابة مؤشّر عن أكبر المستفيدين من هكذا مشاريع. فهدف المستثمرين الأوحد هو تحقيق الأرباح، وبرأي لا يجب أن يكون هذا الهدف هو الحافز الذي يحتاجه شعبنا من أجل بناء بلد قاتلنا ولا نزال نقاتل في سبيله".

1.3 سياسة الاتحاد الأوروبي

عبر الاتحاد الأوروبي منذ مارس 2011 عن رغبته في دعم تنمية الانتخابات الديمقراطية وتعزيز المجتمع المدني في المنطقة، إلا أنّه خفّف من وثيرة تعزيزه الحوار الاجتماعي بين أرباب العمل والنقابات العماليّة.

ويُفصّل موقف الاتحاد الأوروبي كجزء من سياسة الجوار الأوروبيّة التي تدير العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة مع بلدان إفريقيا الشماليّة والحوض الشرقيّ للبحر الأبيض المتوسط

وأوروبا الشرقية. فالسياسة تتضمن الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تغطي العلاقات مع بلدان شمال إفريقيا والحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من أن سياسة الجوار الأوروبية لطالما تضمنت أحكاماً تنص على مشاركة المجتمع المدني، تم انتقادها لأنها لا تؤمن الدعم اللازم للنقابات العمالية ومنظمات حقوق الإنسان، بل تدعم تحرير عدد من الخدمات العامة وخصخصتها، على غرار خدمات الطاقة، والمياه والعناية الصحية.

وتضمن أول بيان أصدره الاتحاد الأوروبي بشأن التحركات الديمقراطية في مارس 2011 التزامه المساعدة على بناء المجتمع المدني في المنطقة عبر إنشاء أروضية عمل للمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية والأحزاب السياسية؛ كما أشار إلى أنه سيدعم الحوار الاجتماعي بصورة أساسية: "يلعب الحوار الاجتماعي بين النقابات العمالية وأرباب العمل دوراً أساسياً على مستوى استمرارية الجهود المبذولة من أجل الإصلاح. وتبرز حالياً نقابات عمالية جديدة وجمعيات لأرباب العمل. ما يشكل فرصة لإطلاق حوار اجتماعي فعال. ولا بد من دعمه عبر منتدى الحوار الاجتماعي الأوروبي المتوسطي الذي يسهل التبادل بين الشركاء الاجتماعيين في منطقة المتوسط حول قضايا وظيفية واجتماعية أساسية ويدعم بناء القدرات."

إلا أن الوثيقة السياسية المنقحة التي صدرت في مارس 2011 لم تعد تذكر دور الحوار الاجتماعي في استمرارية الإصلاح، أو بروز عدد جديد من النقابات العمالية، وبالكد تذكر أن المفوضية الأوروبية "ستدعم الحوار [بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة له] بشأن التوظيف والسياسة الاجتماعية وتشجع الحوار الاجتماعي الفعلي، بما في ذلك عبر منتدى الحوار الاجتماعي الأوروبي المتوسطي." ولكنه لا يزال يتضمن التزاماً بـ: "إنشاء صندوق هبات أوروبي لدعم الديمقراطية ومساعد الأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية غير المسجلة". ويشير إلى أن الاتحاد الأوروبي "سيسعى إلى تقريب المسافات بين حكومات البلدان الشريكة والمجتمع المدني عبر حوار ملائم الهيكلية يتناول مجالات التعاون الأساسية. ويمكن الاتحاد الأوروبي أن يمول هكذا مبادرة عبر إنشاء مرفق أهلي معني بسياسة الجوار."

وتشير الانتقادات إلى أنّ المفوضيّة "تكافح من أجل إيجاد أكثر من مجرد كلمات ضمن سياسة الجوار الأوروبيّة المنقّحة". وستتابع السياسة المذكورة تركيزها على تحرير التجارة. وحتىّ سبتمبر 2011، لم يكن بعد قد تمّ إنشاء صندوق الهبات الأوروبيّة لدعم الديمقراطية. ولن يعتمد على أيّ تمويل جديد يذكر من الاتّحاد الأوروبيّ بل على الهبات الطوعيّة: "لسنا متأكّدين بعد من كفيّة تنفيذ العمليّة كما أنّنا لن نقدّم أيّ تمويل كبير بل سنعبّر من خلال الصندوق عن دعمنا الرمزيّ فحسب". ومنذ سبتمبر 2011 لم يُعلن عن أيّ خبر حول تاريخ إنشاء المرفق الأهليّ ولا حتّى عن كفيّة إنشائه. وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ إطلاق "منتدى للمجتمع المدنيّ" في العام 2009 خاص بأوروبا الشريقيّة، وقد أوحى منظّمات المجتمع المدنيّ في البلدان المذكورة إلى ضرورة مشاركتها في إنشاء المرفق الجديد، ونادت بصورة أساسيّة بضرورة تأمين تمويل طويل الأمد وتحديد "المجتمع المدنيّ" على نطاق واسع فيغطّي النقابات العماليّة والجامعات.

ولا ينوي الاتّحاد الأوروبيّ أن يفرض شفافيّة أكبر أو شروطاً أكثر ديمقراطيّة على الصفقات الخاصة بشركات النفط في المنطقة. ففي سبتمبر 2011 اقترح أن يتمّ التفاوض على عقود طاقة "استراتيجيّة" مع بلدان أخرى، إلّا أنّها لم تنصّ على أيّ شروط ذات الصلة بالديمقراطيّة. وقد جاء على لسان مفوضّ الطاقة في الاتّحاد الأوروبيّ ما يلي: "في حال قلنا أنّنا لن نتعامل إلّا مع البلدان التي تتمتع بديمقراطيّة كاملة فالأفضل لنا أن نتبقى في بيوتنا". وقد جرى كلّ ذلك على الرغم من أنّ منظمة الشفافية العالميّة قد أصدرت بالتعاون مع معهد رفينيو واتش تقريراً في مارس 2011 ينتقد شركات النفط والغاز الأوروبيّة، إذ جاء فيه: "ما من شركة تعمل بشفافية. وما من شركة تُفصح عن الاتاوات التي تدفعها إلى الحكومات."

مربع: تاريخ أوروبا في سيطرتها على ماليّة بعض البلدان العربيّة

يتجلّى سياق تاريخيّ طويل الأمد مارست خلاله دول أوروبيّة مختلفة سلطتها وسيطرتها على الماليّة العامة في عدد من بلدان العالم العربيّ. ففي القرن التاسع عشر، شجّع كلّ من مصر والمغرب وتونس وغيرها من البلدان التي وقعت وقتذاك تحت سيطرة الإمبراطوريّة العثمانيّة، على استئانة الأموال من البلدان الأوروبيّة عبر إصدار السندات. وعندما استحال على هذه البلدان أن تسدّد المبالغ المتوجّبة، سيطرت البلدان الأوروبيّة المعنيّة على ماليّة البلدان العربيّة كي تتأكّد من أنّ تسديد الأموال إلى المصارف الدائنة يحنلّ الأولويّة. وقد نفّذ ذلك في تونس في

العام 1869 في ظلّ مفوضيّة ماليّة دوليّة؛ وفي الجزائر في العام 1883 حيث سيطرت فرنسا على الماليّة العامة؛ وفي مصر في العام 1879، حيث سيطرت مفوضيّة انكليزيّة فرنسيّة مشتركة على الماليّة العامة؛ وفي الامبراطوريّة العثمانيّة ككلّ في العام 1881، ضمن إطار مفوضيّة انكليزيّة وفرنسيّة وألمانيّة مشتركة؛ وفي المغرب في العام 1907، حيث سيطرت مفوضيّة اسبانيّة وفرنسيّة على الماليّة العامة. ومن بين الأدوار التي لعبتها هذه الهيئات منح عقود امتياز إلى بلدان أوروبية من أجل تطوير البنى التحتيّة - لا سيّما سكك الحديد.

ومن بين نتائج هذه العمليّة الأخرى أنّ مصر أُجبرّت على التنازل عن حصّتها في شركة قناة السويس التي أصبحت بعد ذلك شركة فرنسيّة. ولكنّ مصر قرّرت أن تؤمّمها من جديد في العام 1956 على الرغم من محاولة فرنسا وبريطانيا واسرائيل اجتياحها، إلاّ أنّ البنك الدوليّ ضمن في مرحلة لاحق أن تعوّض مصر على الأطراف ذات الصلة عبر فرض ذلك شرطاً من شروط تقديمه قرضاً للمساعدة في بناء سدّ أسوان. وقد سمح هذا التعويض لشركة Suez أن تستثمر في شركات أخرى، لا سيّما تلك المعنيّة بالمياه والصرف الصحيّ. وتشكّل الشركة اليوم جزءاً من مجموعة GdF-Suez، وواحدة من أكبر شركتين متعدّتين الجنسيّات المعنيّة بخصخصة المياه والصرف الصحيّ والخصخصة في العالم، بما في ذلك شمال إفريقيا والشرق الأوسط.¹⁹

1.4. الماليّة العامة

تتراوح مستويات الإنفاق العام في البلدان المذكورة في الجدول بين 22 في المائة في اليمن والكويت، و30 في المائة في مصر وتونس ولبنان.

أمّا العائدات الضريبيّة فتتراوح بين 22 و24 في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ في الأردن ولبنان واليمن، و37 في المائة من إجماليّ الناتج المحليّ في الجزائر و47 في المائة في الكويت.

وتختلف مستويات الدخل في كلّ بلد، مع تمتّع البلدان المنتجة للبتروول بأعلى المستويات.

وقد أشار آخر إصدار لـ World Economic Outlook (سبتمبر 2011) أنّ النموّ تباطأ في العديد من البلدان بسبب النزاعات الداخليّة، إلاّ أنّه توقّع تحقيق نموّ إيجابيّ في كافة البلدان خلال العام 2012.

الجدول 1. معطيات اقتصادية ومالية للعام 2011

معدّل النموّ للعام 2012 (في المائة)	إجماليّ الناتج المحليّ (بالدولار الأمريكيّ)	العائدات الضريبية من إجماليّ الناتج المحليّ	حصّة الإنفاق الحكوميّ من إجماليّ الناتج المحليّ	
3.3 +	4028	37	25	الجزائر
1.8 +	2270	27	30	مصر
-	9713	-	-	ليبيا
4.6 +	2811	33	28	المغرب
3.9 +	3792	31	30	تونس
2.9 +	4216	23	29	الأردن
4.5 +	54260	47	22	الكويت
3.5 +	8175	22	30	لبنان
-	1118	24	22	اليمن

المرجع: PSIRU <http://www.psiru.org/countries>, IMF, World Bank

2. المياه

يمسح هذا القسم نطاق خصخصة المياه في المنطقة، مع التركيز على مصر، وفلسطين، والأردن، ولبنان وتونس والجزائر والمغرب وليبيا واليمن والكويت.

2.1. المياه: خصخصة خدمات توزيع المياه

يعرض الجدول أدناه لائحة كاملة لعقود الامتياز والإيجار مع إمكانية الشراء وعقود الإدارة السارية حالياً في مجال تشغيل أنظمة توزيع المياه العامة.

الجدول 2. العقود القائمة لخصخصة المياه والصرف الصحي في عدد من البلدان العربية أغسطس 2011

البلد	الموقع	العقد	الفرع	الشركة الأم	%	النوع	تاريخ الإطلاق	عدد السنوات	تاريخ الانتهاء	القيمة مليون يورو	عدد الموظّفين
الجزائر	العاصمة	المياه والصرف الصحي	Suez	Suez	100	إدارة	2006	5	2011	20	
الجزائر	أوران	المياه	Aguas de Barcelona	Suez		إدارة	2008				
المغرب	تطوان وطنجة	المياه والصرف الصحي والكهرباء	Amendis	Veolia	51	امتياز	2001	25	2026		
المغرب	رباط	المياه والصرف الصحي والكهرباء	Redal **	Veolia	100	امتياز	1999	30	2029		
المغرب	الدار البيضاء	المياه والصرف الصحي والكهرباء والإضاءة	Lydec	Suez	51	امتياز	1997	30	2027	119***	3300
عمان	مسقط	الصرف الصحي		Veolia	100	إدارة	2006	5	2011		
السعودية	الرياض	المياه والصرف		Veolia	100	إدارة	2008	6	2014	40	

									الصحي		
	280	2033	27	2006		إدارة	67	Moalajah	الصرف الصحي	عجمان	الإمارات

** ملاحظة: منح العقد أولاً إلى EdP و Pleiade (من البرتغال) و Dragados (من اسبانيا)؛ ثم اشترته Veolia في العام 2002.

*** العائدات السنوية من المياه والصرف الصحي.

يعرض الجدول أدناه عقود الإدارة في المنطقة التي انتهت مدتها أو أنهيت. وتشارك في معظمها

شركة Suez في منطقة شرق حوض المتوسط - الأردن ولبنان وفلسطين.

فسخ عقد Gelsenwasser في الجزائر في العام 2011 وكان قد أبرم في العام 2008، لأن "الشركة لم تتمكن من احترام الموجبات التي ينصّ عليها العقد وتقضي بتأمين خدمات المياه والصرف الصحي في المدينتين المعنيتين" ['s'est montrée incapable d'honorer ses engagements en ' matière d'alimentation en eau potable et d'assainissement dans ces deux villes'²⁰

الجدول 3. العقود الخاصة التي تم فسخها بشأن المياه والصرف الصحي في بعض البلدان العربية أغسطس 1990-2011

البلد	الموقع	المشروع	التاريخ	الشركة الأم	تاريخ الانتهاء
الجزائر	أنابا الطريف	المياه والصرف الصحي	2008	Gelsenwasser	2011
الأردن	عمان	عقد لإدارة خدمات المياه يمتدّ على 4 سنوات	1999	Suez	فسخ العقد
لبنان	طرابلس	عقد لإدارة خدمات المياه يمتدّ على 4 سنوات	2002	Suez	فسخ العقد
الأراضي الفلسطينية	بيت لحم الجليل	عقد لإدارة خدمات المياه يمتدّ على 4 سنوات	1999	Veolia, Khatib & Alami	فسخ العقد
الأراضي الفلسطينية	غزة	عقد لإدارة خدمات المياه يمتدّ على 4 سنوات - مع إمكانية التجديد سنوياً	1996	Suez, Khatib & Alami	فسخ العقد

2.1.1. المشاكل الناتجة عن عقود المياه والكهرباء في المغرب

إنّ عقود الامتياز الخاص بالمياه والكهرباء في المغرب - في الدار البيضاء وطانجة وتطوان والرباط - هي مثال طويل الأمد في المنطقة عن مشاريع خصخصة خدمات توزيع المياه والكهرباء. وكما هي الحال بالنسبة إلى بلدان أخرى في مناطق مختلفة من العالم، تتطوي هذه العقود على الكثير من المشاكل الكبرى، وتواجه الكثير من الضغوط عبر الحملات العامة والمدققين:

- فقد انتقد تقرير تدقيق رسمي عقود الامتياز، والتقرير متوفّر على الموقع الإلكترونيّ

التالي: <http://www.courdescomptes.ma/>

- أُطلقت حملة حثيثة لمكافحة العقد الذي أبرمته Suez في الدار البيضاء،
- انتقد القادة النقابيون في Lydec لأنّ Suez تمكّنت من "شرايهم"²¹
- وقد أُطلقت حملات أخرى مماثلة ضدّ Veolia في طنجة وتطوان، كما أنّ المظاهرات المطالبة بالديمقراطية التي جرت في فبراير 2011 استهدفت مباشرة Veolia.

وقد اجتمعت كافة الحملات والتحركات الضاغطة في الحركة الديمقراطية في فبراير ومارس 2011. وقد عبّرت المظاهرات في رباط وتطوان بكلّ وضوح عن رغبتها في إنهاء عقود Veolia، في حين أنّ النار أضرمت في مكاتب الشركة في طنجة؛ وفي الدار البيضاء، رفع المتظاهرون رايات كتب عليها "فلترحل Lydec!" [« Lydec Dégage ! »]²²

كما أنّ المدقق التحق بالحركة، وقد أشار في تحقيقه: "شارك رئيس المجلس الأعلى للحسابات، أحمد ميداوي، في المظاهرات التي نظمتها حركة 20 فبراير في الرباط وذلك في 24 فبراير. وبعد المسيرة، التقى أحد أعضاء الحركة، أحمد مدياني ووعده بأنّ تقرير المجلس الأعلى للعام 2009 الذي نُشر مؤخراً لن يضيع وأنّ الأوان قد حان للخروج عن الصمت."²³

وأحاط عقد Lydec الكثير من الجدلات منذ إبرامه. حيث تمّت المفاوضة عليه مباشرة بدلاً من التنافس عليه عبر تقديم العروض، وذلك من خلال عقد اجتماعات في العام 1996 بين الملك حسن المأسوف عليه وبين رئيس الشركة الفرنسيّة وقتذاك جيروم مونود. وقد أخّرت المعارضة المحليّة والمجلس البلديّ البدء بتنفيذ العقد مدّة سنة. وتمّ توسيع العقد في العام 2009 كي يغطّي

إضاعة الشوارع. واتّهمت الحملة ضدّ عقد الامتياز في الدار البيضاء "أوقفوا عمل Lydec" الشركة بفرض أسعار باهظة والفشل في الاستثمار من أجل تحسين النظام. وطالبت بفسخ العقد مع Lydec بما يتلاءم ومصلحة المستخدمين والعمّال. (راجع الملحق والموقع الإلكتروني التالي: <http://stoplydec.wordpress.com>). وقد أكدّ تقرير المدقّق قلة الاستثمارات وأضاف أنّ "النقص تجلّى بصورة خاصة على مستوى الصرف الصحي".²⁴

كما أنّ التقرير فضح كيف تأخذ Suez الأموال من Lydec. فالشركة المغربية تدفع الأموال إلى Suez سنوياً بموجب رسم إدارة "للمساعدة التقنيّة"، ويرتبط المبلغ بالعائدات من المبيع، بالإضافة إلى رسوم ومصاريف أخرى تقع في خانة "المساعدة المتخصّصة" أو "التدريب". وقد "سمح هذا المبلغ وحده الذي حدّدته جهة واحدة - وقدره 927 مليون درهم (أو ما يعادل 82 مليون يورو) حتّى العام 2008 - للطرف المعنيّ، أي Suez، أن تستردّ 100 في المائة من رأسمالها بأقلّ من 10 سنوات". وتحصد Suez هذه الرسوم بالإضافة إلى أرباح تسدّها لها Lydec - وهي أرباح تدفع مسبقاً، بدلاً من أن تُحرّر هذه الأموال للاستثمار وفق ما نصّ عليه العقد. وبعدها حولت Lydec كلّ أرباحها إلى Suez سعت الشركة إلى تحصيل مبالغ إضافيّة للاستثمار عبر إصدار السندات وتعويم الشركة في البورصة، وبالتاليّ زاد عبء الفوائد وتمّ استخدام الادّخارات المغربية من أجل تمويل الاستثمار الذي كانت أصلاً قد سدّدت كلفته عبر الرسوم التي دفعها المستخدمون.²⁵

ومن جهة أخرى، فشل العقد في بناء القدرة المحليّة و"نقل المعرفة"، وفقاً لما جاء على لسان الشركة وحسبما توقّع المجلس البلديّ. فقد اتّبعَت الشركة سياسة تقليص عدد القوى العاملة المحليّة عبر زيادة الفائض طوعاً في الموظفين على دفعات متتاليّة، ومنذ العام 2005 تسارعت وتيرة "نزف" الموظفين/ات المحليين الكفاء. فقد تمّ إحباط الموظفين/ات المحليين من خلال اعتماد شروط عمل غير مقبولة وتتطوي على التمييز، في حين أنّ مراكز الإدارة الرفيعة أصبحت حكراً على الأجانب أو المستشارين، في موازاة استبعاد تدريجيّ للمدراء المغربيين. وتجدر الإشارة إلى أنّ عدداً منهم يعمل حالياً لحسابه أو حتّى لحساب شركة Lydec عبر التلزم من الداخل. إلّا أنّ أكثر الخدمات الاستشاريّة قيمة تقدّمها دوماً شركة Safège - وهي في الواقع فرع Suez الاستشاري.²⁶

ومن جهة أخرى، تخضع عقود Veolia للضغوط نفسها التي تمارسها الحملات العامة. ومنذ خريف العام 2010 نُظِّمَت اعتصامات أسبوعية في المبنين البلديين في طنجا وتطوان للمطالبة بخفض أسعار المياه والكهرباء وفسخ العقود المبرمة مع فرع Veolia، Amendis. وقد أدارت حملة طنجة المنسقية المحلية المعنية بمكافحة غلاء المعيشة [Coordination locale de lutte contre la vie chère]، وتضم 24 منظمة سياسية وأهلية ونقابية. أمّا في الرباط فقد اتّهمت حملة أطلقتها منظمات أهلية ونقابية فرع Veolia، Redal بفرض أسعار مبالغ فيها والنقص المفرط في الاستثمار، وأشارت إلى أنّ "دراسة مقارنة في العديد من المدن المغربية تبين أنّ الأسعار أكثر ارتفاعاً في ظلّ الخصخصة... فسكان مراكش ومكناس وفاس والقنيطرة يدفعون أقلّ بكثير لقاء خدمات المياه منه سكان الرباط" [Des études comparatives menées dans plusieurs villes du Maroc montrent que les prix sont systématiquement plus élevés dans le cadre de la gestion déléguée par rapport à ceux de la régie publique. Les habitants de Marrakech, Meknès, Fès, Kénitra paient leur eau bien moins cher que les habitants de Rabat, la différence pouvant être de plus de 1 DH/m³ pour les tranches basses et de 7 DH/m³ pour les tranches hautes »²⁷

وفي مارس 2011، زار وزير في الحكومة باريس وكشف عن اقتراح عقد منقح لطنجة مطمئناً مضيفه قائلاً: "إنّ مسؤولية الدولة المغربية هي حماية المستثمرين لا سيّما عندما يحترمون عقودهم وتعهّداتهم." [La responsabilité de l'Etat marocain est de protéger les investisseurs, notamment lorsqu'ils respectent leurs contrats et leurs engagements]. ولكن في أبريل، خضعت Amendis إلى تحقيق قامت به بلدية طنجة وطالبت فيه الفرع أن يسدّد غرامات بلغت قيمتها 55.3 مليون درهم (أي 4.9 مليون يورو) لقاء فشله في القيام بالاستثمارات التي يفرضها العقد منذ العام 2002. وفي يونيو 2011، أفضت الانتخابات المحلية في طنجة إلى انتخاب رئيس بلدية جديد هو سمير عبد المولى "الحريص إلى أقصى الحدود على مصلحة مدينته وسكانها، وتأتي قبل كافة الاعتبارات، وأشار إلى أنّه على الشركة أن تصحّح وضعها أو فلتغادر!" [Le maire Samir Abdelmoula est intransigent, concevant que l'intérêt de la ville et des citoyens passe avant toute autre considération : « Amendis doit se ressaisir ou partir! »²⁸

وتبرز عقود الامتياز في المغرب وجهاً آخرَ مشتركاً لعمليات الخصخصة، وهو مشاركتها الشركات المحلية، ما يضمن أن تتشارك النخبة السياسية المحلية ونخبة الشركات المحلية

المصالح نفسها مع الشركات الأجنبية المعنيّة. فكافة الامتيازات تديرها شركات مشتركة بين شركات فرنسيّة متعدّدة الجنسيّات وشركات مغربيّة، بما في ذلك صناديق كبرى تملكها الدولة، وشركات تملكها العائلة المالكة، وأكبر الشركات الخاصة في البلاد. وتعتمد الشركات هذه الخطوة التكتيكيّة لأهداف جليّة.

- تمّ إنشاء Lydec من خلال كونسورتيوم شركات فرنسيّة وإسبانيّة - Suez/Lyonnaise des Eaux، Electricite de France، Aguas de Barcelona، و Endesa. وأدرجت في العام 2005 في البورصة في المغرب وأصبحت Suez تملك 51 في المائة من أسهمها؛ و Fipar Holding 20 في المائة من أسهمها، و RMA Wataniya 15 في المائة من الأسهم ومستثمرون آخرون بقيّة الأسهم، بما في ذلك 1,919 من موظّفي Lydec. وتجدر الإشارة إلى أنّ Fipar Holding هي صندوق تقاعد تملكه الدولة المغربيّة بالكامل. وقد دفع 400 مليون درهم (أي ما يعادل 47.8 مليون دولار أميركيّ/ 35.95 مليون يورو) لقاء شراء أسهمه في Lydec. أمّا RMA Wataniya فهي شركة تأمين وهي ثاني أكبر شركة خاصة في المغرب.²⁹

- Amendis هي اسم العلامة التجارية لمؤسسة المياه والكهرباء في الشمال (Société des Eaux et de l'Electricité du Nord) التي تعنى بعقود طنجة وتطوان ذات الصلة بالكهرباء. وتملك Veolia 51 في المائة من أسهمها و Omnim Nord-Africain و Société Maroc - Emirats Arabes Unis de développement 49 في المائة من الأسهم. وتجدر الإشارة إلى أنّ Omnim Nord-Africain هي أكبر شركة خاصة مغربيّة، وتملك معظم حصصها العائلة المالكة، وتنتشر مصالحها في عدد من القطاعات بما في ذلك قطاعات المصارف والزراعة والاتّصالات؛ وفي العام 2010 اندمجت الشركة مع الشركة الماليّة SNI - التي تملكها أيضاً العائلة المالكة - فأخرجت من البورصة. أمّا Société Maroc - Emirats Arabes Unis de développement فهي شركة استثمار مغربيّة إماراتيّة تملك ثلثها الدولة المغربيّة، وثلثها الآخر شركة SNI (وبالتاليّ العائلة المالكة) وثلثها الأخير صناديق إماراتيّة خاصة.³⁰

2.1.2. عقود الإدارة والاستثمار العام في الجزائر

تدّعي شركة Suez في الجزائر أن عقد العاصمة نجح في تأمين المياه الصالحة لشرب؛ وأنّ 100,000 منزل غير نظاميّ ضمّ 700,000 شخصاً أصبحوا متّصلين بنظام المياه والصرف

الصحي؛ وأن نسبة الأفراد المتصلين بالصرف الصحي ارتفعت من 6 في المائة في العام 2006 إلى 53 في المائة في العام 2011، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة فتبلغ 70 في المائة في العام 2012. إلا أن الحكومة الجزائرية قد دفعت 120 مليون يورو لشركة Suez خلال مدة العقد الممتدة على 5 سنوات ونصف فقط، ما يعني أن كلفة هكذا عقد أتت باهظة جداً.³¹

وتجدر الإشارة إلى أن Suez لم تستثمر في تحسين العاصمة الجزائرية - فعقود الإدارة لا تتطلب أي استثمار من الشركات الخاصة. والاستثمارات الحالية كناية عن تسويات غير رسمية، وقد قامت الحكومة الجزائرية في توسيع نظام الصرف الصحي بمبلغ بلغ 200 مليون يورو سنوياً - فتخطى المجموع مليار يورو خلال الفترة المذكورة.

ولا تزال الحكومة الجزائرية تنوي الاستثمار على نطاق واسع في أنظمة المياه والصرف الصحي وذلك على المستوى الوطني: "تخطت الجزائر لاستثمار أكثر من 15 مليار دولار في قطاع المياه بين العام 2010 و2014، لا سيما من أجل بناء 19 سداً جديداً، ومحطات تحلية وشبكات نقل ضمن إطار برنامج استثمار عام" [*L'Algérie a prévu d'investir plus de 15 milliards de dollars dans l'eau entre 2010 et 2014, notamment pour construire 19 nouveaux barrages, des stations de dessalement et des réseaux de transfert, selon un programme d'investissements publics*].³²

2.2. المياه ومحطات معالجة المياه المبتدلة (عقود البناء والتشغيل والنقل BOTs)

يبين الجدول أدناه أن محطات المعالجة الأساسية هي شركات من نوع BOT (بناء، تشغيل ونقل)، حيث تمول الشركة البناء وتسترد الكلفة من خلال التشغيل. تمول الدولة المصرية مشروع Suez-Degremont WWTP بالكامل³³.

وقد أصبحت محطات تحلية المياه مجالاً واسعاً للأعمال في المنطقة. فهي تتطلب التزامات طويلة الأمد بشراء المياه كما تستخدم كميات هائلة من الطاقة. وفي العام 2005، توقعات وكالة الطاقة العالمية أن محطات تحلية المياه ستوسع لتشمل دول الخليج، والجزائر وليبيا وأن

"استخدام الطاقة في محطّات مماثلة يودّي إلى استخدام كمّيّات إضافية من البترول تبلغ ربع الزيادة العامة في المصروف على مستوى قطاعي الطاقة والمياه في البلدان المذكورة.³⁴"

الجدول 4. العقود السارية الخاصة بمحطّات المعالجة (BOTs) في بعض البلدان العربيّة أغسطس 2011

البلد	الموقع	العقد	الفرع	النوع	تاريخ الإطلاق	عدد السنوات	القيمة بملايين اليورو	تاريخ الانتهاء	%
الجزائر	تكسبت	WTP	Suez	DBO	2005	5	2010	38	100
مصر	القاهرة	Gabal El Asfar WWTP	Suez	DBO	2007			34	100
مصر	القاهرة	Gabal El Asfar WWTP	Suez	Management	2005	5	2010	19.5	100
مصر	القاهرة	New Cairo City	FCC	BOT	2009	15			
اسرائيل	أشكولون	Desalination plant	Veolia	BOT	2002	25	2027		50
المغرب	الدار البيضاء	Oum Er Rbia	Suez	BOT	2000	30	2030	305	100
المغرب	مراكش	WWTP	Suez	DBO	2005	5	2010	9	100
عمان	سور	Desalination plant	Veolia	BOO	2007	22	2029	111	52
الإمارات	عجمان	Sanitation	Veolia	DB	2006	2	2008		20
الإمارات	عجمان	Sanitation	Veolia	Management	2006	27	2033	280	67
الإمارات	أبوظبي	WWTP	Veolia	BOT	2008	25	2033	364	
الإمارات	دبي	WWTP	Veolia	DB	2008	4	2012	22.4	100
الإمارات	فجيرة	Fujairah 2 IWPP	Veolia	O&M	2008			78	

2.3. شركات المياه

2.3.1. Veolia و Suez

حصلت الشركتان الفرنسيّتان المتعدّتان الجنسيّات، Suez and Veolia، على معظم عمليّات الخصخصة في مجال المياه في البلدان العربيّة، كما هي الحال في كافة مناطق العالم. وحصلت أيضاً على أعمال في قطاعات أخرى في المنطقة، بما في ذلك عقود لإدارة النفايات و عقود خاصة بالنقل العام (Veolia).

كما أنّ الشركتين أبرمتا عقود امتياز في المغرب منذ العام 2001 أو حتّى قبل ذلك. وتجدر الإشارة إلى أنّ كافة العقود الجديدة منذ العام 2001 اقتصرت على عقود إدارة قصيرة الأمد أو عقود لبناء محطات معالجة وتشغيلها. (عقود BOT). وقد اعتمدت عن قصد الشركتان هذه السياسة من أجل تقليص حجم استثمارتهما والمخاطر السياسيّة.

إلاّ أنّ الشركتين تواجهان حالياً مشاكل جمّة على مستوى أعمالهما في قطاع المياه وغيرها من القطاعات.

ففي يوليو 2011، أعلنت Veolia أنّها ستشطب 86 مليون يورو من حساباتها وتنسحب من عدد من مشاريعها في إفريقيا الشماليّة – بما في ذلك عقودها في الرباط في المغرب، وعقد لإدارة النفايات في الاسكندرية في مصر – مشيرة إلى "مشاكل محليّة"³⁵.

يمكن الحصول على معلومات وتفاصيل إضافيّة عن الشركتين Suez و Veolia، بما في ذلك العناوين الإلكترونيّة ذات الصلة والمعلومات الماليّة على موقع وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدوليّ للخدمات العامّة.

(<http://www.psiu.org/companies/veolia-> و <http://www.psiu.org/companies/suez-environnement>)

.([environnement](http://www.psiu.org/companies/suez-environnement))

الجدول 5. أعمال أخرى تقوم بها Suez و Veolia في المنطقة

البلد	القطاع	الشركة الأم	التفاصيل
مصر	إدارة النفايات	Veolia	الاسكندرية. تمّت اليوم إعادة الخدمة إلى البلدية
المغرب	إدارة النفايات	Suez	لشركة ست البيضاء عدد من العقود: - في الدار البيضاء منذ العام 2004، بموجب عقد يمتدّ على 10 سنوات - في أوجدا منذ العام 2009، بموجب عقد يمتدّ على 10 سنوات - في الجديدة منذ العام 2009، بموجب عقد يمتدّ على 7 سنوات - نواطور منذ العام 2010

تمّ اليوم إعادة الخدمة إلى البلدية	Veolia	النقل العام	المغرب
AQSS (مشروع مدمج بنسبة النصف مع مجموعة كوادر المتحدة) - محرقة للنفايات الخطرة، أبوظبي، عقد بناء تشغيل ونقل منذ العام 2009 ويمتدّ على 15 سنة.	Suez	إدارة النفايات	الإمارات العربية المتحدة

2.3.2 Metito

شركة Metito Utilities 17 عقداً للبناء والتشغيل والنقل في الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر وإندونيسيا. وتملك الحصة الأكبر منها شركة خاصة في أبوظبي هي Gulf Capital. كما أنّ مؤسسة التمويل الدوليّة تملك 7.37 في المائة من حصص الشركة وأمنت قرضاً قيمته 20 مليون دولار؛ وقد استثمرت في العام 2010 مبلغاً إضافياً فاشترت اسهماً في الشركة بقيمة 20 مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أنّها دخلت في شراكة في الصين مع Berlinwasser - وتملك شركة Veolia قسماً منها.³⁶

2.4. توجيهات قطاع المياه وقضاياها

2.4.1 قطاع المياه: إمكانية الوصول إلى المياه والقدرة على تحمل كلفتها

إنّ نسبة الأسر التي يمكنها الوصول إلى المياه الصالحة للشرب مرتفعة جداً في معظم البلدان، وهي قريبة جداً من النسبة التي تسجلها البلدان المرتفعة الدخل أكثر منها البلدان النامية. كما أنّ شبكة المياه الصالحة للشرب توسّعت منذ العام 1990. وعلى الرغم من أنّ نسبة الوصول إلى شبكات الصرف الصحيّ أكثر انخفاضاً إلا أنّ بلدان المنطقة "حسّنت" مرافق الصرف الصحيّ أكثر منها البلدان النامية. وقد أشار تقرير المراقبة الرسميّ المشترك الذي أعدتها منظمة الصحة العالمية أنّه منذ العام 1990 "سجّلت بلدان شمال إفريقيا تحسّناً ملموساً في مجال الصرف الصحيّ".³⁷

الجدول 6. توصيلات المياه الصالحة للشرب وتحسين الصرف الصحيّ

تحسين الصرف الصحيّ - 2008	أنابيب المياه الصالحة للشرب الموصولة في الأماكن ذات الصلة	2008		
المجموع %	المجموع %	الأرياف %	المدن %	

95	72	56	80	الجزائر
94	92	87	99	مصر
98	91	79	94	الأردن
100	99	99	99	الكويت
100	100	100	100	لبنان
97	54	55	54	ليبيا
69	58	19	88	المغرب
85	76	39	94	تونس
52	28	17	54	اليمن
89	80	68	91	إفريقيا الشماليّة
85	82	61	93	آسيا الغربيّة
52	49	31	73	كافة البلدان النامية
99	94	81	98	البلدان المتقدّمة
61	57	34	79	العالم

المرجع: JMP 2010³⁸

2.4.2. سيطرة القطاع العام لا تزال قائمة

إنّ الجهة المسيطرة على تأمين المياه في المنطقة هي منظمات القطاع العام. ومن بينها السلطات المحليّة، وفي عدد من المناطق وكالات الحكومة المركزيّة أيضاً. فغالباً ما يُضرب المثل بشركة مياه تونس البلديّة كنموذج لتشغيل مؤسّسة المياه تشغيلاً ملائماً. ومن ناحية أخرى، تلعب مؤسّسة المياه الوطنيّة في المغرب دوراً إيجابياً في تطوير الخدمات عبر البلاد، كما أنّها شاركت مشاركة ناشطة في بناء الشراكات مع مؤسّسات عامة أخرى تعنى بخدمات المياه في بلدان مختلفة.

ولا يتجلّى توجه عام نحو الخصخصة. إلا أنّ الأردن خضعت إلى ضغوط مارستها شركات متعددة الجنسيات والبنك الدوليّ من أجل الخصخصة وقد مُنحت Suez عقد إدارة في أوائل الألفيّة الثالثة، ولكن بعد تقييم هذه الخبرة، أُجّلت خطط الخصخصة الأخرى لا بل ألغيت.

وقد زاد الحراك الديمقراطي من إمكانية فسخ عقود الامتياز الطويلة الأمد المبرمة في المغرب في مجالي المياه والكهرباء. كما حمل الشركتين الأساسيتين المعنيتين، Suez و Veolia، على التحلي بحذر شديد في استكمال توسيع أنشطتهما في المنطقة - باستثناء محطات معالجة المياه وتحليتها في دول الخليج والسعودية.

2.4.3. موارد المياه

تشكل موارد المياه قضية أساسية في المنطقة.

- فمستويات المياه في بعض بلدان المنطقة، على غرار الأردن والأراضي الفلسطينية وإسرائيل، منخفضة جداً لتلبية حاجات السكان ("الضغط بسبب ندرة المياه").

- فامتلاك المياه الجوفية والسيطرة عليها هما وجه من وجوه احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية؛ وعلى السلطات الفلسطينية أن تشتري المياه من إسرائيل.

- تركز مبادرات سياسية وتجارية دولية بصورة متزايدة على موارد المياه. فغالباً ما تكون عمليات الاستيلاء على الأراضي مبنية على أساسي إيجاد موارد مياه جديدة. وقد أشارت مقالة نشرها معهد ستوكهولم الدولي للمياه في جنوب السودان إلى "مستثمرين دوليين" وعقود إيجار أراض قامت بها الصين والهند.³⁹

- تشكل العقود من نوع البناء والتشغيل والنقل الخاصة بمعامل تحلية المياه ومعالجتها من أجل إنتاج المياه على أساس ضرورة شرائها أو تسديد غرامة، جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الشركة المتعددة الجنسيات. وتنعكس هذه الخطوة على خدمات تأمين المياه وعلى الموظفين لأنّ المبالغ المحددة لقاء المياه تستنزف أموال نظام الخدمة العامة وتخفف الإنفاق على العمالة مثلاً.

- فنظام الحجر الرملي وطبقة المياه الجوفية النوبي هو أكبر مصدر للمياه الجوفية في العالم، ويمتد تحت مصر وليبيا وتشاد والسودان. وقد بدأت ليبيا تستفيد منه عبر مشروع "النهر الصناعي العظيم"، كما أنّ مقاولين

مصريين عبّروا عن اهتمامهم بالموضوع. ويراقب الاستخدام مشروع عالمي يضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومرفق البيئة العالمي والوكالة الدولية للطاقة الذرية (يا للغرابة!)⁴⁰.

وفي اليمن، "وبالإضافة إلى ذلك كلّه، تضغط قضيتان تخصّان البلاد على الآفاق الإنمائية: نضوب الموارد المائية السريع (المياه الجوفية)؛ وانتشار استهلاك القات الذي يؤدي إلى تراجع الصحة وإلى تفاقم استهلاك الموارد المائية (بما أنّ زراعة القات تستهلك ثلث المياه الجوفية المستخرجة)، وإلى تقلص الإنتاجية، ما يولّد القلق الشديد."⁴¹

3. الطاقة

3.1. قطاع الكهرباء: عمليات الخصخصة

تستبعد هذه اللائحة العقود الخاصة ذات الصلة بأنابيب الغاز بين شمال إفريقيا وأوروبا على غرار خط الغاز الذي يربط المغرب بأوروبا. ومنتجو الطاقة المذكورون في ما بعد يعملون على الغاز باستثناء حيث ذكر خلافاً لذلك.

وتشكّل عقود الامتياز التي تغطّي المياه والكهرباء في آن واحد في المغرب - في الدار البيضاء (Suez)، وفي كنجو وتطوان (Veolia) - الأمثلة الأساسية على خصخصة توزيع الكهرباء. وكما ذكرنا في القسم المخصّص لقطاع المياه، انتقد الرأي العام والمجلس الأعلى للحسابات عقود الامتياز هذه بسبب الرسوم الباهظة وقلة الاستثمارات.

يتمّ حالياً تطوير محطات إنتاج مستقلة جديدة في المنطقة، على غرار مشروع سور في عمان، ومن بين مقدّمي العروض AES، و Marubeni (بالإضافة إلى مصرف إنمائيّ يابانيّ JBIC)، و Mitsui و Sembcorp.⁴²

والمثال الوحيد الحديث على ذلك في المنطقة هو خصخصة توزيع الكهرباء في الأردن، حيث تمّ بيع جزء من شركة توزيع الكهرباء المساهمة العامة إلى كونسورتيوم من ثلاث شركات، واحدة أردنية واثنتان خليجيتان. وقد دعم البنك الدوليّ والبرنامج الأردني لمنتجي الطاقة المستقلين عملية الخصخصة هذه. وتمّ التخطيط إلى اعتماد منتجين مستقلّين آخرين، من بينهم منتج ثالث في زرقاء، وهو مقرّ المصفاة الرئيسة في الأردن التي تلقم المحطّة في غياب الغاز الطبيعيّ الآتي من مصر.⁴³

في العام 2010، دعت تونس إلى تقديم العروض لإنشاء محطة جديدة لإنتاج الطاقة في بزرت، ولكن لم يُمنح أيّ طرف العرض بعد.⁴⁴

وقد اعتمدت مصر على منتجي الطاقة المستقلين في منتصف التسعينات وقسمت المؤسسة العامة إلى 7 شركات مناطقيّة، وتمّ تفكيكها في ما بعد. إلا أنّها لم تعتمد منتجين آخرين، ولم تتمّ

أبداً خصخصة الشركات المناطقيّة، وتدير الدولة حالياً برنامج استثمارات واسع لتحسين القدرة ومن المتوقع أن تكون الكلفة أقلّ من كلفة المنتجين المستقلين لأنها تعتمد على الماليّة العامة.⁴⁵

الجدول 7: الخصخصة في قطاع الكهرباء في البلدان العربيّة أغسطس 2011

البلد	العقد	الشركة	الشركة الأمّ	%	النوع	ميغواط	تاريخ الإطلاق	عدد السنوات	دعم المؤسسات الماليّة العالميّة
الجزائر	توليد الكهرباء	Arzew IWPP	Algerian Energy Company (AEC)	95	IWPP	314	2005		
الجزائر	توليد الكهرباء	Hadjret	SNC Lavalin	26	IPP	1277	2006	22	
الجزائر	توليد الكهرباء	Skikda IPP,	SNC Lavalin	25	IPP	825	2004		
مصر	توليد الكهرباء	Port Said	Tanjong (Malaysia)	100	IPP	683	2001		IFC \$200m.
مصر	توليد الكهرباء	Sidi Krir	Globelec 61%, Edison International (Italy)39%		IPP	683	1999	20	
مصر	توليد الكهرباء	Suez Gulf	Tanjong (Malaysia)	100	IPP	683	2001		IFC \$395m
الأردن	توليد الكهرباء	Al Qatarna	KEPCO (Korea)65%, Xenel (Saudi) 35%		IPP	373	2011?	25	IDB \$75m.
الأردن	توليد الكهرباء	Amman East IPP	AES 60%, Mitsui 40%, Islamic Development Bank 23% [?]		IPP	370	2007		IBRD loan 45m. MIGA guarantee 67.5m.
الأردن	توليد الكهرباء	Cegco	Dubai Holding (rest is government)	33	Sale	1700	2007		
الأردن	توزيع الكهرباء	EDCO/IDECO	Dubai Holding 40%; National Industries Group Holding (Kuwait) 30%; United Arab		Sale	-	2008		

						Investors Company (Jordan) 30%			
IBRD \$176m. guarantee	30	1997	1360	IPP	100	Abu Dhabi National Energy Company (TAQA)	Jorf Lasfar	توليد الكهرباء	المغرب
		2003	384	IPP		Endesa 32%, Siemens 20%, rest govt	Tahaddart	توليد الكهرباء	المغرب
EIB 23.3	20	1997	50	IPP Wind	100	Theolia (France)	Tetouan Wind Power Project	توليد الكهرباء	المغرب
119***	30	1997	-	Concession	51	Suez	Lydec - Casablanca	مياه، صرف صحي، كهرباء	المغرب
	30	1999	-	Concession	100	Veolia	Redal ** - Rabat/Sale	مياه، صرف صحي، كهرباء	المغرب
	25	2001	-	Concession	51	Veolia	Amendis-Tetouan and Tangiers	مياه، صرف صحي، كهرباء	المغرب
	20	2000	136	IPP (Diesel)	412	Consolidated Contractors International Company (Greece)	Gaza Power project	توليد الكهرباء	فلسطين
	20	1999	471	IPP		BTU Power Company 60%, Marubeni 40%	Rades II	توليد الكهرباء	تونس
	20	2002	27	IPP		Caterpillar (USA) 50%, Candax (50%)	SEEB	توليد الكهرباء	تونس
	5	2006	50	Rent (Diesel)	100	Aggreko	Al Hudaydah	توليد الكهرباء	اليمن
		2005	314	IWPP	95	Algerian Energy Company (AEC)	Arzew IWPP	توليد الكهرباء	اليمن

3.2. قطاع الكهرباء: الشركات الخاصة

3.2.1. Aes

هي أكبر شركة متعدّدة الجنسيّات تعمل في البلدان النامية المنتشرة في العالم. وقد دخلت في نزاعات مع عدد من النقابات العماليّة في بلدان مختلفة. وهي الشريك الأساسيّ في إحدى شركات إنتاج الطاقة المستقلّة في الأردن.

3.2.2. Aggreko

هي شركة أنكليزيّة متخصصة في تأجير المولّدات التي تعمل على ديزل. وهي وسيلة مكلفة وملوّثة لتوليد الطاقة. وتعتمد أعمالها على البلدان التي تفضل في تنمية قدرة كهربائيّة ملائمة من خلال بناء محطّات دائمة لتوليد الطاقة. وأعمالها قائمة على مولّدين في اليمن.

3.2.3. Actis/Globeleq

Actis هي شركة رأسمال خاص أنشأتها ومولّتها وكالة المساعدة الحكوميّة الأنكليزيّة DFID. وقد استثمرت على نطاق واسع في قطاع الكهرباء في العديد من البلدان النامية تحت اسم Globeleq، إلاّ أنّ ما تبقى من استثماراتها قائم حالياً في أوغندا وحسب - حيث تدير شركة توزيع كهرباء، وتعتبر الحكومة أداء الشركة قمعيّ واستفزازي - كما أنّها أحد منتجي الطاقة المستقلين في مصر.

3.2.4. BTU

تملك مؤسّسة الطاقة في قرطاجة في تونس محطة Rades II. وقد أنشأها في الأساس كنسورتيوم Vivendi (وهو الشركة الأمّ لما أصبح في مرحلة لاحقة Veolia)، بالإضافة إلى Marubeni وPSEG. وفي العام 2001، باعت Vivendi حصصها إلى PSEG وMarubeni، وفي العام 2004 باعت PSEG بدورها حصصها إلى BTU. وبالتاليّ أصبحت تملك BTU اليوم مؤسّسة قرطاجة بنسبة 40 في المائة وMarubeni بنسبة 60 في المائة.⁴⁶

وBTU شركة رأسمال خاص متخصصة في الاستثمار في شركات إنتاج الطاقة المستقلّة ومحطّات تحلية المياه في البلدان النامية. ومن بين المستثمرين فيها "وكالات الاستثمار

الحكوميّة، وصناديق التقاعد والمصارف التجاريّة ومصارف الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجيّ."

وبالإضافة إلى مؤسّسة الطاقة في قرطاجة، تملك BTU 10 في المائة من شركة الطويلة للطاقة، تابكو منذ العام 2005، وهي شركة مستقلة لإنتاج المياه والطاقة في الإمارات العربيّة المتّحدة. كما تملك Marubeni حصّة منها. ومن ناحية أخرى، تملك BTU رسمياً 50 في المائة من شركة Meiya Power Company ، التي تملك بدورها 18 محطة توليد طاقة في الصين: وقد باعت حصّتها في العام 2007.⁴⁷

Candax .3.2.5

هي شركة نפט وغاز كندية تعمل في تونس ومدغشقر. وتملك في تونس 50 في المائة من محطة الطاقة SEEB: أمّا شريكها Caterpillar Power Ventures Inc. فيملك الحصّة المتبقية. ويؤمن أحد حقول Candax البترول اللازم لمحطة SEEB.⁴⁸

Kepeco .3.2.6

هي إحدى شركات الكهرباء الأساسيّة في كوريا، وتملك 51 في المائة من حصصها الحكومة الكوريّة، وهي الشركة الأكبر في العالم. كما تملك شركات مستقلة لإنتاج الطاقة في الفيليبين وبلدان أخرى، وهي أكبر مالك لشركة مستقلة لإنتاج الطاقة في الأردن.

Marubeni .3.2.7

هي أكبر مجموعة يابانية متعدّدة الجنسيّات. وتضمّ قسماً يستثمر في المحطّات الخاصة لتوليد الكهرباء في العالم. أمّا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فتملك حصّة في Rades II، وفي أربع محطّات مستقلة لتوليد الطاقة في الإمارات العربيّة المتّحدة وفي اثنين في المملكة العربيّة السعوديّة وفي قطر.

Tanjong .3.2.8

هي شركة استثمار ماليزية أنشئت أساساً على أنها شركة بريطانية تعنى بالتنقيب عن القصدير، وهي في الواقع تدير اليانصيب في ماليزيا. وتملك وتشغل 13 محطة لتوليد الطاقة في ماليزيا وغيرها من البلدان، بما في ذلك محطتان في مصر اشترتها من الشركة الفرنسية المتعددة الجنسيات EdF في العام 2010 بقيمة 307 مليون دولار. كما أنها جزء من الكونسورتيوم الذي يدير محطة الطويلة في الإمارات العربية المتحدة.⁴⁹

SNC Lavalin 3.2.9

هي شركة كندية متعددة الجنسيات تعنى بالبناء والهندسة، مقرها في كيبيك، وهي الولاية الناطقة بالفرنسية في كندا. وسجلها حافل بالفساد كما أنها متهمه بالفساد في عدد من البلدان، بما في ذلك بنغلادش والهند. وفي سبتمبر 2011، اقتحمت الشرطة الكندية مقر الشركة بتهمة الفساد. ونشاطها واسع في قطاع النفط والغاز في الجزائر، حيث تملك أيضاً حصصاً في محطتين مستقلتين لتوليد الطاقة. وقد مُنحت في الأساس عقداً من أجل تصميم مدينة جديدة في الجزائر، إلا أنه ألغي بسبب الإفراط في التسعير بعدما دققت فيه لجنة خاصة.⁵⁰

3.3. ديزرتك والطاقة المتجددة⁵¹

يشكل مشروع ديزرتك خطة طموحة من أجل استخدام الطاقة الشمسية بصورة أساسية، ومن ثم الطاقة الهوائية في صحاري أفريقيا الشمالية من أجل توليد الكهرباء. أما المبادرة الصناعية لـديزرتك، وهي شركة مسجلة ألمانية تضم 21 مساهماً، فمسؤولة عن نشر المبادرة، التي تنطوي على إنشاء شبكة للطاقة الشمسية المركزة، ومحطات شمسية لتوليد الطاقة في صحاري الجزائر والمغرب وتونس. وفي حين أن بعض الطاقة المولدة مخصص لتلبية الحاجات المحلية، من المتوقع أن يُنقل معظمها إلى أوروبا. ومن شأن هذه الخطة أن تلي من جهة بعض حاجات أوروبا (15 في المائة مع حلول العام 2050)، وأن تسمح لها من جهة أخرى أن تحقق الهدف ذات الصلة بالطاقة المتجددة. وتُنقل الطاقة عبر البحر الأبيض المتوسط من خلال كوابل تيار التوتر العالي المستمر.

وقد نشرت وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة تقريراً مفصلاً حول ديزرتك . 2010 "Desertec: what are the implications for Africa?" على العنوان الإلكتروني التالي:

أيضاً. وتحديث هذه الوثيقة بعض المعلومات التي وردت في التقرير المذكور. وهو متوفر باللغة العربية <http://www.psiru.org/reports/desertec-what-are-implications-africa>

3.3.1 المساهمون في مبادرة ديزرتك الصناعية

تعتبر المبادرة الصناعية لذرترك نفسها الجهة الداعمة والمبادرة على مستوى المشروع. وبعبارة أخرى، تطلق المبادرة الصناعية المشاريع وتحصل تعاون الحكومة المعنية. كما تشارك الشركات المساهمة في تمويل المحطات وبنائها وتشغيلها.

وقد ضمت المبادرة الصناعية لذرترك في العام 2009 ثلاث عشرة شركة مؤسّسة - معظمها من الشركات المتمركزة في ألمانيا والمتخصصة في الشؤون المالية أو تعمل في مجالات الهندسة والتكنولوجيا. ومن بينها شركة واحدة من إفريقيا الشمالية - هي Cevital، وهي في الواقع شركة جزائرية. وبالتالي، بذلت المبادرة الصناعية جهوداً منسقة من أجل تحقيق التنوع والابتعاد عن ألمانيا وأوروبا عامة.

فجذبت شركتين من إفريقيا الشمالية هما:

- Nareva، وهي شركة مغربية؛ وفي السنة الماضية جذبت
- Acwa Power، وهي شركة سعودية.

كما توسّعت في إيطاليا وجذبت Enel Greenpower أولاً، ومن ثمّ في السنة الماضية جذبت Terna Energy and Unicredit، وهي مؤسسة مالية إيطالية.

وعلى الرغم من محاولات المبادرة الصناعية العديدة لجذب شركات غير أوروبية، لا تزال تسيطر على المبادرة شركات من ألمانية ومن بلدان أخرى أوروبية - هي إيطاليا وأسبانيا وفرنسا. وفي حين أنها تشدد على أنها تضمّ شركات من 15 بلداً، هذه الشركات (ويبلغ عددها 34) هي في الواقع شركات منتسبة إليها لا مساهمة فيها.

وتجدر الإشارة من ناحية أخرى، إلى أنّ مركز المبادرة الصناعيّة الرئيس يقع في ميونخ، في ألمانيا، وقد أنشأت مؤخراً مكاتب لها في الرباط والمغرب وتونس العاصمة.

3.3.2. التقدّم في تنفيذ ديزرتك

تخطّط المبادرة الصناعيّة لـديزرتك بأن تبدأ بتشغيل إحدى محطّات الطاقة الشمسيّة المركّزة وأن تصدر بعض الطاقة التي تولّدها إلى أوروبا مع حلول العام 2013. ويتبع هذا المشروع مشروعان الإضافيان. وقد صمّمت هذه المشاريع الأساسيّة لتكون رائدة في جمع المعلومات قبل المضي بمشاريع أخرى موسّعة. ويقع أوّل مشروع للمبادرة في المغرب. كما تدرس إمكانيّة إنشاء مشاريع التعاون في تونس.

3.3.3. انعكاسات التطوّرات السياسيّة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تشدّد المبادرة الصناعيّة على أنّ التغيّرات السياسيّة التي طرأت على بلدان كمصر والمغرب تفتح الطريق أمام تطوير محطّات الطاقة المتجدّدة على نطاق واسع. وقد بادرت المبادرة الصناعيّة علناً إلى العمل مع الحكومتين الجديديتين في مصر وتونس من أجل استكمال خطّتها. وأشار رئيس المبادرة الصناعيّة ومديرها العام بول فان سون، إلى ما يلي فقال: "لسنا بقلقين حيال الوضع في المغرب أو في تونس. حيث بقي وزير الطاقة هو نفسه في تونس، وبالتالي لم نتأثر أبداً بما جرى".⁵² فإذا، بالنسبة إلى ديزرتك، وعلى الرغم من الاضطرابات السياسيّة والتغيّرات الحكوميّة يبقى الوضع سيّان، ويقتصر حصراً على الأعمال.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المبادرة الصناعيّة تنظّم مؤتمرها المقبل في مصر في نوفمبر 2011. وقد وصفته مقالة وردت في مجلّة دير شبيغل الألمانيّة بـ"المنتدى العام"، يهدف إلى تأمين "الحوار العام وتعزيز الشفافية": "إلا أنّ رسم المشاركة في المؤتمر هو 550 يورو للفرد".⁵³

3.3.4. التطوّرات الأخيرة في مختلف البلدان المعنيّة

• المغرب

أنشئت الوكالة المغربية للطاقة الشمسية في مارس 2010 وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تنفيذ الخطة الشمسية المغربية المدمجة. وتحلّ المغرب الصفوف الأولى في مجال التطور نحو استخدام الطاقة الشمسية، أقله لأنها البلد الوحيد الذي يضمّ خطوط نقل نحو أوروبا. وتهدف الخطة إلى اعتماد جيل الـ2000 ميغاواط للطاقة الشمسية مع حلول العام 2020. وتجدر الإشارة إلى أنّ العمل قد بدأ في مشروع أوارزازات للطاقة الشمسية المركزة الذي يوّد 500 ميغاواط بدعم ماليّ من البنك الدوليّ (200 مليون دولار)⁵⁴، وصندوق الاستثمار في القضايا المناخية، والمصرف الإفريقي للتنمية⁵⁵. وهو المشروع الأوّل الذي يتمّ تنفيذه ضمن إطار خطة الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة (راجع الفقرة 8 أدناه)⁵⁶.

في العام 2011، وقّعت المبادرة الصناعية والوكالة المغربية للطاقة الشمسية مذكرة تفاهم في المغرب من أجل إعداد مشروع شمسيّ واسع النطاق كجزء من المرحلة الثانية لتطوير خطة المغرب الشمسية. وستشكّل المبادرة الجهة الداعمة، وينطوي دورها على "إعداد الشروط الاقتصادية والتنظيمية من أجل تصدير الكهرباء من الصحاري. أمّا الوكالة المغربية فستلعب دور المطور وتدير العملية في المغرب⁵⁷. وبعبارة أخرى، تشرف الوكالة على تطوير المشروع في البلاد في حين أنّ المبادرة تركز على الطاقة في أوروبا.

ومشروع المبادرة والوكالة المرجع كناية عن محطة لتوليد 400 ميغاواط من الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية ومحطة ضوئية تولّد 100 ميغاواط. ومن المتوقع أن تُصدّر 80 في المائة من الطاقة المولّدة من محطة الـ400 ميغاواط إلى أوروبا، مع استخدام 20 في المائة من الطاقة المولّدة لتلبية الحاجات المحلية. أمّا بالنسبة إلى المحطة التي تولّد 200 ميغاواط، فمن المتوقع استخدام 80 في المائة من الطاقة التي تولّدها لتلبية الحاجات المحلية وتصدير 20 في المائة إلى أوروبا. وتتطلب هذه المشاريع تمويلاً يتراوح بين 1,7 و2 مليار يورو.

• تونس

في أبريل، وبعد أشهر من استلام الحكومة الانتقالية الحكم في تونس، التقى الرئيس المدير العام في المبادرة الصناعية لديزرتك أربعة أعضاء من الحكومة الانتقالية. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة السابقة شجعت بشدة مشروع ديزرتك، ويبدو أن الحكومة الجديدة تدعمه أيضاً.

وفي أكتوبر 2010، وقع كل من المبادرة الصناعية لديزرتك والطاقات المتجددة التابعة لمؤسسة الكهرباء العامة (STEG ER)، مذكرة تفاهم تلزمها إجراء دراسة جدوى لمشروع رائد يغطي مشاريع الطاقة الشمسية والهوائية في تونس⁵⁸. وفقاً للمذكرة، يغطي المشروع الرائد مشروع توليد 500 ميغاواط من الكهرباء - تقسم إلى 250 ميغاواط من الطاقة الشمسية، و125 من الطاقة الضوئية و125 من الطاقة الهوائية. وتستخدم الطاقة المولدة من أجل تلبية الحاجات المحلية، على أن يُصدّر قسم منها إلى أوروبا. كما تنصّ المذكرة على نقل المعرفة التكنولوجية والفنية إلى تونس⁵⁹.

تتمّ الإشارة إلى STEG ER بـSER التي تمّ إنشاؤها في العام 2010 وأصبحت مساهمة في المبادرة الصناعية التابعة لديزرتك.

• الجزائر

على الرغم من الشكوك التي عبرت عنها الحكومة الجزائرية بشأن مشروع ديزرتك، وقد أعدت في العام 2010 سلسلة من التقارير تشير إلى انسحابها من المشروع، يبدو أنها مهتمة من جديد في المشاركة في المشروع. وقد ذكر أنّ الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قال إنّنا "سنعمل على موارد للطاقة المتجددة عبر مشروع عملاق يُعرف بديزرتك ويُنفذ بعد الموافقة المتبادلة"⁶⁰.

3.3.5. مشاريع الطاقة الشمسية المركزة الأخرى في المنطقة

يلخص الجدول أدناه المشاريع الأخرى للطاقة المتجددة المركزة في منطقة شمال إفريقيا غير المرتبطة مباشرة بمشاريع ديزرتك.

الجدول 8: مشاريع الطاقة المركزة في شمال إفريقيا (ما عدا ديزرتك)

البلد	المشروع	وضع المشروع	موارد التمويل	الشركات المعنية به
مصر	محطة كرميات الشمسية - محطة متكاملة للطاقة الشمسية المدمجة، مع طاقة شمسية حرارية تولد 20 ميغاواط	قيد التشغيل	البنك الدولي؛ الصندوق العالمي للبيئة	Iberdrola and Mitsui بنّاء جزيرة الدورة الموحدة Orascum and Flagso بنّاء مجال الطاقة الشمسية
	كوم أمب			
المغرب	أوارزات - 125 ميغاواط محطة للطاقة الشمسية المدمجة - أول مشروع يطور ضمن إطار خطة الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة	أعطى الضوء الأخضر للانطلاق بالمشروع		
	عين بني مثار - نظام مدمج للطاقة الشمسية مع 30 ميغاواط لمجال الطاقة الشمسية		المصرف الإفريقي للتنمية	
تونس	البورما - محطة شمسية حرارية تولد 5 ميغاواط ⁶¹	توقيع الاتفاق		SITEP الشركة الإيطالية التونسية لاستثمار النفط
الجزائر	حاسي رميل - نظام مدمج للطاقة الشمسية يولد 25 ميغاواط		الصندوق العالمي للبيئة	

3.3.6 ديزرتك والمالية العامة

لقد أشار ديزرتك بكل وضوح إلى أنّ المضي بمشاريعه يتطلب تمويلًا من المالية العامة. فقد ذكر مثلاً أنّ الخطط المغربية تفرض تمويلًا من الحكومة بما أنّ كلفة الإنتاج في محطة للطاقة

الشمسية المركزة أكبر من سعر الكهرباء العام. وقد يأتي التمويل بشكل هبات أو تمويل بالتراضي، أو عبر الحسومات من خلال ضمان سعر شراء الكهرباء مثلاً.⁶²

3.3.7. البنك الدولي ومحطات الطاقة ضمن البرنامج الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لصندوق التكنولوجيا النظيفة، وهو آلية أنشأتها مصارف إنمائية متعددة الأطراف وتركز على خفض انبعاثات الكربون واستخدام التكنولوجيا الجديدة⁶³، برنامج خاص يركز على تطوير الطاقة الشمسية المركزة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويساعد هذا البرنامج في تمويل توسيع الطاقة الشمسية المتجددة في الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس.

ولكن ومن خلال تأمين التمويل، يشير الصندوق بكل وضوح إلى أنه لا بدّ من اعتماد عدد من مبادئ السوق على أن يلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً في تطوير الطاقة الشمسية المركزة. ومن بين الأمثلة على ذلك:

- ما يدفع الصندوق على تمويل المحطات في المنطقة، بالإضافة إلى أسباب أخرى، أن يساعد في جذب مصالح القطاع الخاص؛
- من الضروريّ إزالة دعم الطاقة، الذي يُعتبر من "الحدود التي يفرضها النظام" بالإضافة إلى اعتماد "سياسات مراعية تشجّع التشغيل التجاري للمرافق". فبدلاً من أن يُعتبر الدعم ضرورياً من أجل ضمان أن يصل الجميع، بمن فيهم الفقراء، إلى الكهرباء بأسعار يمكن تحملها، يُعتبر أنه يعيق تطوير أسواق الطاقة الشمسية المركزة لأنه لا يشجّع القطاع الخاص على الاستثمار.⁶⁴

إنّ ديزرتك والشركات المساهمة فيه في موقع يسمح لها بأن تستغلّ إصرار المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية المركزة في المنطقة.

3.4. توجّهات قطاع الكهرباء وقضاياها

3.4.1. قطاع الكهرباء: إمكانية الوصول إلى الكهرباء والقدرة على تحمل كلفتها

لقد بلغت كل بلدان المنطقة تقريباً المستويات العالمية في مجال الوصول إلى شبكة الكهرباء. إلا أنّ الوصول إلى الكهرباء في أرياف سوريا لا يبلغ إلا 84 في المائة؛ وفي قطر 70 في المائة؛ وفي العراق 57 في المائة، ما يعني أنّ أكثر من 4 ملايين عراقي لا يمكنهم الوصول إلى الكهرباء.

إلا أنّ أسوأ الأرقام تسجّلها اليمن حيث لا يصل إلى الكهرباء في أرياف اليمن إلا 22 في المائة من السكّان. وبالتالي لا يصل إلى الكهرباء ككلّ إلا 38.2 في المائة في الشعب، ما يترك 14.2 مليون نسمة غير قادرة على الوصول إلى الكهرباء. ما يعني أنّ هذه النسبة هي الأسوأ في العالم وتأتي بعد بنغلادش وهايتي، والزمبابوي ونيجاريا، وبالكاد تصل إلى نصف النسبة التي تسجّلها الهند.⁶⁵

الجدول 9: أسعار الكهرباء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	عدد السكان (بالملايين)	نسبة الوصول إلى الكهرباء (%)	المدن	الأرياف	السكّان الذين لا يمكنهم الوصول إلى الكهرباء (بالملايين)
الجزائر	34.6	99.3	100.0	98.0	0.2
مصر	80.5	99.4	100.0	99.1	0.5
ليبيا	6.5	99.8	100.0	99.0	0.0
المغرب	31.6	97.0	98.0	96.0	0.9
تونس	10.6	99.5	100.0	98.5	0.1
البحرين	0.7	99.4	100.0	95.0	0.0
إيران	76.9	98.4	100.0	95.0	1.2
العراق	29.7	85.0	99.0	57.0	4.2
إسرائيل	7.4	99.7	100.0	96.4	0.0
الأردن	6.4	99.9	99.5	100.0	0.0
الكويت	2.8	100.0	100.0	100.0	0.0
لبنان	4.1	99.9	100.0	99.3	0.0

0.1	93.0	99.9	98.0	3.0	عمان
-----	------	------	------	-----	------

المرجع: IEA: Access to Electricity Database 2010 <http://www.iea.org/weo/electricity.asp>, World Gazettee

3.4.2 لا يزال القطاع العام يسيطر على الكهرباء إلا في الأردن حيث تمت خصخصة قسم منه

لا يزال قطاع الكهرباء في الأغلبية الساحقة من بلدان المنطقة مدمجاً عامودياً في هيئات القطاع العام، باستثناء الأردن. ففي المنطقة ككل، لا تولد المحطات المستقلة إلا حصة لا تذكر من الكهرباء، كما أن الحكومة لا تزال تمول معظم الاستثمارات.⁶⁶ وعلى مؤسسات قطاع الكهرباء القوية أن تشكل الأساس للمزيد من التنمية. ولبنان البلد الوحيد التي تمارس فيه الضغوط من أجل خصخصة قطاع الكهرباء بسبب الحاجة إلى استثمارات كبرى وعمليات إصلاح جذرية.

3.4.3 الطاقة النووية

البلد الوحيد في المنطقة الذي يملك محطة للطاقة النووية في العام 2011 هو إيران. وقد بدأ العمل فيها منذ العام 1975 بمساعدة Siemens، إلا أن الأعمال توقفت بسبب الثورة الإيرانية. ثم اهتمت روسيا بأعمال البناء في العام 1992 وبدأت المحطة بتوليد الكهرباء في أغسطس 2011. وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات العربية المتحدة طلبت 4 مفاعل نووية من كوريا في العام 2009، إلا أن الأعمال لم تبدأ بعد ولكنه من المتوقع أن تبدأ قريباً. كما أن الأردن على وشك طلب محطة للطاقة النووية ولكنها لم تفعل ذلك منذ سنين. وليس من المتوقع أن يباشر أي بلد آخر في بناء محطة لتوليد الطاقة النووية في المستقبل القريب.⁶⁷

.4 الحاشية

- ¹ Jadaliyya Sep 16 2011 by [Muriam Haleh Davis](#) [Algeria and the Arab Spring: A View from the Forest](#)
- ² <http://www.demdigest.net/blog/2011/08/jordan-stability-trumps-reform/>
- ³ A new Arab Democratic Trade Union Forum: For freedom, social justice and dignity
<http://www.ituc-csi.org/a-new-arab-democratic-trade-union.html>
- ⁴ The Daily Star (Lebanon) July 13, 2011 Wednesday Lebanon's budget deficit rises to 25.47 percent
- ⁵ Albawaba.com August 15, 2011 Monday Lebanon power sector in urgent need of reform; World Bank
<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/LEBANONEXTN/0..contentMDK:21912657~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:294904,00.html>
- ⁶ Global Insight December 10, 2010 Lebanon Needs to Pass Public-Private Partnership Law, Says Official; National Workshop on Private Sector Involvement in Water Infrastructure in Lebanon 2010
http://www.gwpm.org/files/Beirut_Concept_Note_Final_EN.pdf ; USAid LEBANON WATER POLICY PROGRAM (LWPP) FINAL REPORT May 2002 – May 2007 http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PDACM483.pdf
- ⁷ The New Moroccan Constitution: Real Change or More of the Same? [Marina Ottaway](#) Commentary, June 20, 2011
<http://carnegieendowment.org/2011/06/20/new-moroccan-constitution-real-change-or-more-of-same/51> ; 100 days of the 2011 Moroccan constitution 30 June 2011 Jadaliyya <http://www.jadaliyya.com/pages/index/2023/100-days-of-the-2011-moroccan-constitution> ;
- ⁸ ⁸ Jadaliyya Mar 14 2011 [After Tunisia and Egypt: Palestinian Neoliberalism at the Cross-roads](#) by [Raja Khalidi and Sobhi Samour](#)
- ⁹ See http://ec.europa.eu/world/enp/news/index_en.htm ; Tunisia: European support of €110 million for economic recovery IP/11/974 Date: 23/08/2011
<http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/11/974&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en>
- ¹⁰ Declaration Of The G8 On The Arab Spring G8 Summit of Deauville - May 26-27, 2011
<http://www.g20-g8.com/g8-g20/g8/english/live/news/declaration-of-the-g8-on-the-arab-springs.1316.html> ; EIB
<http://www.eib.org/about/press/2011/2011-129-marseille-g-8-meeting-the-eib-strengthens-its-support-for-the-transition-to-democracy-in-the-mediterranean.htm>
- ¹¹ States News Service September 16, 2011 Friday Five new countries join Deauville partnership in support for MENA reform
- ¹² IMF 2010 Preliminary Conclusions of the Mission to Libya October 2010
<http://www.imf.org/external/np/ms/2010/102810.htm> ; Jadaliyya 29 May 2011 Adam Hanieh 'Egypt's Orderly transition? International Aid and the Rush to Structural Adjustment' <http://www.jadaliyya.com/pages/index/1711/egypts-%E2%80%98orderly-transition%E2%80%99-international-aid-and-> ; Patrick Bond (2011): Neoliberal threats to North Africa, Review of African Political Economy, 38:129, 481-495 <http://dx.doi.org/10.1080/03056244.2011.602546>
- ¹³ FT June 24, 2011 Egypt decides against international loans <http://www.ft.com/cms/s/0/283f5e50-9e68-11e0-8e61-00144feabdc0.html#axzz1Y13pRww7>
- ¹⁴ Daily News Egypt June 22, 2011 Wednesday Debate over foreign loans intensifies in Egypt
- ¹⁵ The Associated Press June 22, 2011 Wednesday Egypt approves \$83B budget, boosts social spending
- ¹⁶ The crisis and ways out of it in the FEMIP Mediterranean partner countries
http://www.eib.org/attachments/country/femip_study_femise_en.pdf ; PPP legal and financial readiness in the Mediterranean region: main findings of the EIB study <http://www.eib.org/attachments/general/events/d-donnell.pdf>
- ¹⁷ President Obama Announces \$1billion in new OPIC support for Egypt <http://www.opic.gov/news/updates>
- ¹⁸ See http://www.ebrd.com/pages/research/analysis/surveys/sci_methodology.shtml; and EBRD Transition Report 2010: Recovery and Reform <http://www.ebrd.com/pages/research/publications/flagships/transition.shtml>
- ¹⁹ Albert Hourani A History of the Arab Peoples 2005 edition pp.282-285
- ²⁰ L' Orient-Le Jour 25 Avril 2011 Eau : résiliation d'un contrat avec l'allemand Gelsen-Wasser
- ²¹ <http://stoplydec.wordpress.com/2011/04/15/le-scandale-du-cos-centre-oeuvres-sociales-lydec-detournements-avec-preuves/>
- ²² <http://stoplydec.wordpress.com/2011/04/04/veolia-et-suez-sur-le-banc-des-accuses-jeudi-24-mars-2011-1836-source-lakome/>
- ²³ Maghreb Confidential April 28, 2011 "Clean Linen" operation to counter Feb. 20
- ²⁴ Global Water Report March 12, 1997 La Lyonnaise fumes as Casablanca stalls; Suez Environnement Reference Document 2010 p. 77 ; Rapport de la Cour des comptes de l'année 2009 Volume 2:
<http://www.courdescomptes.ma/images/stories/Rapport/Rap2009/Rapport%20cc%20fr%20-%20Volume%202.pdf> ; L'Économiste Édition N° 3513 du 2011/04/21 <http://www.leconomiste.com/article/rapport-de-la-cour-des-comptesbrla-gestion-deleguee-fouillee>
- ²⁵ Rapport de la Cour des comptes de l'année 2009 Volume 2:
<http://www.courdescomptes.ma/images/stories/Rapport/Rap2009/Rapport%20cc%20fr%20-%20Volume%202.pdf> ;

L'Économiste Édition N° 3513 du 2011/04/21 <http://www.leconomiste.com/article/rapport-de-la-cour-des-comptesbrla-gestion-deleguee-fouillee>

²⁶ <http://stoplydec.wordpress.com/2011/09/05/1%E2%80%99apres-lydec-pas-de-releve-a-1%E2%80%99horizon-strategie-de-sabotage/>

²⁷ <http://fr.lakome.com/economie/44-actualites-economie/238-veolia-et-suez-au-banc-des-accuses.html>

²⁸ L'Économiste Édition N° 3488 du 2011/03/17 Tanger: Le torchon brûle entre la mairie et Amendis : 55 millions de DH d'indemnités de retard réclamés au délégataire <http://www.leconomiste.com/article/tanger-le-torchon-brule-entre-la-mairie-et-amendis> ; Le torchon brûle entre Amendis et la ville de Tanger Le Journal de Tanger 6 September 2011 http://www.lejournaldetanger.com/avant_imp.php?a=2956 ; <http://fr.lakome.com/economie/44-actualites-economie/238-veolia-et-suez-au-banc-des-accuses.html>

²⁹ Suez press release 25 July 2005 July 25, 2005 Successful IPO for LYDEC in Casablanca: Suez is a 51% Stockholder www.suez.com; SeeNews Middle East & Africa December 14, 2004 Morocco Fipar Holding Carries Out \$71.6 Mln Capital Hike ; <http://www.rmawatanya.com/index.aspx>

³⁰ <http://tanqueridatanger.canalblog.com/archives/2007/05/25/5077840.html> ; http://fr.wikipedia.org/wiki/Soci%C3%A9t%C3%A9_nationale_d%27investissement ; <http://www.somed.ma/fr/pages/10/actionnariat.html>

³¹ Suez Environnement Magazine No 7 June 2011

³² L' Orient-Le Jour 25 Avril 2011 Eau : résiliation d'un contrat avec l'allemand Gelsens-Wasser

³³ http://www.suez-environnement.com/en/news/press-releases/press-releases/?communique_id=208

³⁴ IEA WEO 2005 http://www.worldenergyoutlook.org/database_electricity/WEO2005-Chapter%206.pdf

³⁵ Improving the Financial Attractiveness for PPPs February 2011 <http://www.eib.org/attachments/general/events/s-giacomino.pdf> ; Veolia Half-year results June 30 2011 <http://www.veolia.com/link/dl?site=en&objectId=10801&src=>

³⁶ <http://www.metito.com/utilities.htm> ; <http://www.ifc.org/ifcext/spiwebsite1.nsf/ProjectDisplay/ESRS29325> ; <http://www.gulfcapital.com/Content.aspx?PageID=9>

³⁷ JMP Progress on Sanitation and Drinking-water: 2010 Update www.wssinfo.org

³⁸ JMP Progress on Sanitation and Drinking-water: 2010 Update www.wssinfo.org

³⁹ http://www.siwi.org/documents/Resources/Water_Front_Articles/2011/WF_2_2011_Sudan.pdf

⁴⁰ <http://blogs.ei.columbia.edu/2011/04/01/libya/> ,

⁴¹ World Bank Yemen Country Brief <http://go.worldbank.org/8NOZE6X500>

⁴² Project Finance September 2010 Sur IPP bidders line up

⁴³ Global Insight October 26, 2010 IDB Plans Sale of Stake in Jordan's Amman East IPP; Third IPP Award Awaited

⁴⁴ Africa Energy Intelligence October 13, 2010 Bizerte Award Still Undecided

⁴⁵ Eberhard A. and Gratwick K. 2007 From state to market and back again: Egypt's Experiment with IPPs. University of Cape Town October 2007 www.gsb.uc.ac.za/mir

⁴⁶ Al-Bawaba June 1, 2004 BTU Power completes acquisition of majority interest in Tunisia's Carthage Power Company ; Global Power Report January 5, 2001 PSEG GLOBAL AND MARUBENI ACQUIRE SITHE STAKE IN 471-MW TUNISIA PLANT

⁴⁷ <http://www.btupower.com/index.html>

⁴⁸ <http://www.candax.com/OPERATIONS/TUNISIA/SEEB/default.aspx>

⁴⁹ <http://www.tanjongplc.com/media-centre/content/tanjong-shareholders-approve-acquisition-egyptian-power-plants>

⁵⁰ The Gazette (Montreal) September 3, 2011 Saturday Final Edition **SNC-Lavalin** employees probed; deal involves \$1.2b bridge project; World Bank refers matter to Canadian authorities; The Pioneer (India) August 19, 2011 Friday Taint spreads in Kerala ; The Toronto Star August 4, 2011 Thursday 'I'm trying to do something in India for my family'; Probe launched after Canadian businessman accuses senior minister of **corruption**, bribery ; Maghreb Confidential21 Juillet 2011EVNH

⁵¹ Al-Bawaba June 1, 2004 BTU Power completes acquisition of majority interest in Tunisia's Carthage Power Company ; Global Power Report January 5, 2001 PSEG GLOBAL AND MARUBENI ACQUIRE SITHE STAKE IN 471-MW TUNISIA PLANT

⁵² Radio Netherlands Worldwide (2011) Nuclear Power is out, time for the Sahara. 16 June 2011.

⁵³ Der Spiegel 05/26/2011 Desertec and Democracy: Arab Spring Boosts Dream of Desert Power By Alison Kilian <http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,764877,00.html>; <http://www.dii-eumena.com/conference/registration-form>

⁵⁴ <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/MOROCCOEXTN/0,,menuPK:294549~pagePK:141132~piPK:141107~theSitePK:294540,00.html>

⁵⁵ African Development Bank (24 June 2011) African Efforts on Climate Action Get Boost (AfDB)

<http://allafrica.com/stories/201106241049.html>

⁵⁶ African Development Bank (24 June 2011) African Efforts on Climate Action Get Boost (AfDB)

<http://allafrica.com/stories/201106241049.html>

⁵⁷ Desertec newsletter http://www.dii-eumena.com/fileadmin/Daten/files/factsheet/Newsletter/06072011_Newsletter_final.pdf

⁵⁸ Desertec newsletter http://www.dii-eumena.com/fileadmin/Daten/files/factsheet/Newsletter/06072011_Newsletter_final.pdf

⁵⁹ Tunisia online news (5 November 2010) Nation and Desertec sign MoU.

<http://allafrica.com/stories/201011081266.html>

^{60 60} Ansamed (8 December 2010) “Algeria –Germany: Bouteflika in Berlin, yes to Desertec”

<http://www.ansamed.info/en/algeria/news/ME.XEF43129.html>

⁶¹ Tunisia Online News (October 2010) New thermal-solar steam generator to be set up in southern Tunisia.

<http://allafrica.com/stories/201011030721.html>

⁶² Desertec website [http://www.dii-](http://www.dii-eumena.com/fileadmin/Daten/files/factsheet/Newsletter/06072011_Newsletter_final.pdf)

[eumena.com/fileadmin/Daten/files/factsheet/Newsletter/06072011_Newsletter_final.pdf](http://www.dii-eumena.com/fileadmin/Daten/files/factsheet/Newsletter/06072011_Newsletter_final.pdf)

⁶³

http://www.climateinvestmentfunds.org/cif/sites/climateinvestmentfunds.org/files/Clean_Technology_Fund_paper_June_9_final.pdf

⁶⁴ Climate Investment Funds (2009) Clean Technology Fund: Investment Plan for Concentrated Solar Power in the Middle East and North Africa Region

http://www.climateinvestmentfunds.org/cif/sites/climateinvestmentfunds.org/files/mna_csp_ctf_investment_plan_kd_1_20809.pdf

⁶⁵ IEA Access to Electricity Database 2009 <http://www.iea.org/weo/electricity.asp>

⁶⁶ Eberhard A. and Gratwick K. 2007 From state to market and back again: Egypt’s Experiment with IPPs. University of Cape Town October 2007 www.gsb.uct.ac.za/mir

⁶⁷ Guardian Iranian nuclear power station 'begins generating electricity' 4 September 2011

<http://www.guardian.co.uk/world/2011/sep/04/iran-nuclear-power-bushehr-plant> ; World Nuclear Association: Emerging Nuclear Energy Countries Sept 2011 <http://www.world-nuclear.org/info/inf102.html>